جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

التخصص: تنظيم سياسي وإداري

تداعيات أزمة إنخفاض أسعار النفط لسنة 2014 على السياسة الاجتماعية في الجزائر

إعداد الطالبة: لامية سقاي

إشراف الأستاذة: عائشة إيدار

نوقشت وأجيزت يوم: 2017/05/31.

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة): غنية شليغم..... رئيسا

الأستاذة: عائشة إيدار..... مشرفا

الأستاذ(ة): مسلم بابا عربي..... مناقشا

السنة الدراسية: 2016-2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه

إلى من دفعا بي إلى معارج العلم و المعرفة،

إلى من سعا في تربيتي و تعليمي. برا بهما،

وعرفانا بفضلهما والديا الكريمين أعزهما الله وبارك في عمرهما.

إلى زوجي محمد الصغير إلى هبة المنّان وبسمة الحياه أبنائي حبيبو، غزلان وندى الريحان

إلى كل عائلة سقاي خاصة إخواني كل واحد باسمه سفيان،منير،حمزة، توفيق،عبدو وزاكي،

وعائلة بوليفة خاصة حماتي حماي، وصفاء، مروة،حنان،إسحاق ويامنة،

إلى عصافير العائلتين إبتسام، سيفو،وليد، سيدرا، محمد علي، جلنار، ذكرى، جوري ومحمد العيد

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة خاصة زينة وكلثوم

وزملائي وزميلاتي في العمل خاصة زينب وعبد السلام،

نجمة ، نادية، كنزة،سهام، فتيحة، ياقوت ومسعودة

إلى كل من قدم لي يد المساعدة والتشجيع.

لاميــة.

كلمة شكر

نشكر الله عز وجل ونحمده على جزيل فضله

وإتمام نعمه علينا لقوله (لئن شكرتم لأزيدنكم)

تحية إجلال وتقدير للأستاذة المشرفة – إيدار عائشة –

على تشجيعاتها ومجهوداتها التي بذلتها في سبيل توجيه وتصويب هذا العمل

المتواضع فشكراً جزيلا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا الكرام

الذين أشرفوا على تدريسنا خلال سنوات ليسانس وماستر

وعلى وجه الخصوص الاستاذ بوعافية محمد الصالح، بابا عربي مسلم،

شليغم غنية، ولد عامر نعيمة وسمير بارة على تشجيعي الدائم لمواصلة

المسار العلمي،

كما أشكر كل من ساهم وساعد من قريب أو بعيد،

خلال بحثي وإنجازي لهذه المذكرة خاصة الزميل كريبوعات أحمد

وموظفي قسم العلوم السياسية وعمال المكتبة.

لاميــة.

الملخص:

تعتبر الجزائر دولة ريعية بامتياز، رفاهيتها مرهونة بمستوى العوائد النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط.

تناولت هذه الدراسة أثر أسعار النفط وما يجانبها من إضطربات على السياسات الإجتماعية الحكومية في الجزائر، فالوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع العوائد النفطية كانت بمثابة المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الجزائر تهدف من خلال عدة برامج إقتصادية تضمنت سياسات إجتماعية تهدف لتحسين ظروف معيشة المواطنين وضمان حياة كريمة.

كما تبين هذه الدراسة أثر الاتجاه السلبي لأسعار النفط نحو الإنخفاض على السياسات الاجتماعية في الجزائر وموقع هذه الأخيرة في ظل إستمرار هذا الإنخفاض بعد أزمة سنة 2014 التي دفعت الحكومة الجزائرية الى إنتهاج سياسة التقشف والتسقيف للمخصصات المالية القطاعية من أجل التأقلم مع الوضع الراهن، لنخلص في الأخير إلى التنبأ بمآلات هذه السياسة الاجتماعية في الجزائر أو مستقبل الجزائر كونها دولة ريعية من جهة ودولة رعاية اجتماعية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الريع النفطي، الدولة الريعية، سعر النفط، أزمة أسعار النفط، السياسة الإجتماعية، الرفاه الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية.

Abstract

The twentieth century was known as the era of oil or petrol, where the latter occupied a high global position not only as a factor of energy but also as an economic and a important political resource on which the oil and non-oil countries depend.

Algeria is considered an oil country with more than 95% of its foreign revenues. Oil revenues occupy the biggest part of total national income, which confirms that Algeria is a state of rent; its economic well-being depends on the level of oil revenues subject to fluctuations in the prices of this natural resource. Based on this, through this study, we have examined the impact of oil prices and the attendant effects on government social policies in Algeria particularly. The financial abundance resulting from the rise in oil revenues and the rise in oil prices are considered as the main engine of development in Algeria. The development which the government worked hard to fulfill by the adoption of several economic programs that included various social policies aimed to improve the living conditions of citizens and ensuring a decent life for them.

We have also tried through this study to highlight the impact of the negative trend of oil prices towards the decline on social policies in Algeria and its position in light of the continuation of this decline after the crisis of 2014, which prompted the Algerian government to adopt austerity policy and roofing of the financial allocations of various sectors to adapt to the current situation.

We conclude finally by predicting the future of this social policy in Algeria, or the future of Algeria as a rent state on the one hand and a state of social welfare on the other.

Keywords: oil revenue, rentier state, oil price, oil price crisis, social policy, social welfare.

Résumé:

Connu sous le nom du XXe siècle, l'ère du pétrole, où celui-ci est considéré comme un statut global élevé non seulement en tant que facteur de facteurs d'énergie, nom seulement mais aussi comme une ressource économique et politique stratégique de laquelle dépendent les pays producteurs de pétrole et non pétrolier, et compte tenu des recettes pétrolières de l'Etat pétrolier Algérie, qui contribuent à plus de 95% des revenus étrangers, où les recettes pétrolières occupent la plus grande part du revenu national, ce qui confirme que l'Algérie est un état rentier, le bien-être économique dépend du niveau des revenus pétroliers sont soumis aux fluctuations des prix de cette ressource naturelle.

Sur cette base , nous avons eu affaire à travers cette étude, les prix du pétrole ont un impact et des perturbations sur les politiques sociales du gouvernement, notamment en Algérie, la sortie abondante financière résultant de l'augmentation des revenus pétroliers hausse des prix du pétrole est considéré comme le principal moteur pour le développement en Algérie, le développement du pari du gouvernement sur par l'accréditation de plusieurs programmes économiques inclus différentes politiques sociales visant à améliorer les conditions de vie des citoyens et leur assurer une vie digne.

Nous avons essayé aussi à travers cette étude de soulignerl'impact de la tendance négative des prix du pétrole vers la baisse sur les politiques sociales en Algérie et l'emplacement de ce dernier, compte tenu de la poursuite de cette baisse après la crise en 2014, ce qui a incité le gouvernement algérien a adopté une politique d'austérité et la couverture des allocations financières de la politique sectorielle afin de faire face à la situation actuelle.

Enfin, nous avons conclu par des prédictions sur cette politique sociale en Algérie ou l'avenir de l'Algérie étant un état rentier d'une part et d’un état du bien-être social d’une autre part.

Mots-clés: les revenus pétroliers, état rentier, prix du pétrole, la crise des prix du pétrole, la politique sociale, bien-être social.

مقدمة

مقدمــة

أسال موضوع النفط كثيرا من الحبر من طرف المنظرين الاقتصاديين والسياسيين وحتى الإجتماعيين بسبب الدور الذي يلعبه هذا المورد الطبيعي في رسم الخريطة العالمية سياسيا، إقتصاديا وحتى عسكريا. هذه الاهمية جعلت من الدول المنتجة للنفط في ثراء ورخاء مالي جراء عوائد هذا المورد على مداخيلها وما تحققه من وفرات مالية تساهم بشكل كبير في تحقيق وإستمرار التنمية المنشودة، والجزائر أحد أهم الدول المنتجة للنفط باحرازها على ثالث أكبر إحتياطي نفطي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا إذ يقدر احتياطي النفط الجزائري 12.2 مليار برميل، هذا ما جعل منه مورد أساسي لمداخيل الدولة بنسبة تفوق 98%، هذه النسبة تبرز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من جهة ودوره في دفعت عجلة التنمية من جهة أخرى، فإرتفاع العوائد النفطية وما تحققه من وفرات مالية يثري الخزينة العمومية وينعش الانفاق العام ويضفي صفة الدولة الريعية.

إن تبني الحكومة الجزائرية مسؤولية تحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها كهدف وغاية إجتماعية تقوم عليها الدولة الجزائرية المستقلة عُبر عنها في ميثاق طرابلس 1962 من خلال إقرار إنتهاج سياسية إجتماعية لصالح الجماهير وتحسين السكن والوضعية الصحية، من هدا المنطلق كان على الحكومات الجزائرية المتعاقبة العمل باستمرار على تجسيد أهم المبدأ الذي قامت عليها الدولة وذلك بالعمل على تحسين ظروف معيشة المواطنين لضمان حياة كريمة لهم، هذا ما جعل للسياسة الاجتماعية للحكومة دور هام في تحقيق ما سبق ذكره ومثّل الانفاق العام على القطاعات الاجتماعية الساهرة على الحماية والرعاية الاجتماعية منبع تمويل وإستمرار السياسة الإجتماعية المنتهجة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في البحث عن آثار تقلبات أسعار النفط على السياسات الإجتماعية في الجزائر، والكشف عن واقع هذه السياسات الاجتماعية

ومدى قدرة الحكومة في الحفاظ على الدعم والحماية الاجتماعية بعد أزمة النفط لسنة 2014.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة الإجتماعية في الجزائر، وإظهار بُعد الريع النفطي في بقاء وإستدامة دولة الرعاية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب الدافعة لدراسة هذا الموضوع في سببان أساسيان:

– **الأسباب الموضوعية** الدافعة لاختيار هذا الموضوع تتمثل في قلة الدراسات العلمية الخاصة بالسياسات الاجتماعية للحكومة الجزائرية في ظل إعتمادها على مداخيل النفط.

–أما **الاسباب الذاتية** الدافعة تكمن في الرغبة الشخصية للكشف عن المكانة الحقيقية لأفراد المجتمع الجزائري في سياسيات الحكومة ومدى أستفادتهم من الوفرة المالية خلال سنوات الفارطة، وبإضافة الى إستشراف الوضع الاجتماعي مستقبلا في ظل التبعية النفطية.

الدراسات السابقة:

تعددت الدارسة حول النفط أو البترول ودور حكومات الدولة الريعية في المجتمع ومن بين هذه الرداسات:

دراسة حسين مهداوي بعنون "**أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية– حالة إيران**"، حيث قدمت هذه الدراسة إضافة الى الدراسات النفطية من خلال إبراز علاقة النفط بالسياسة بإطلاق مصطلح الدولة الريعية التي تعكس أهم ما يميز الدول المنتجة للنفط من سمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية.

دراسة يكل روس تحت عنوان" **نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**"، تناولت الدراسة تحليل للتقلبات السعرية للنفط على الدول المنتجة للنفط ومدى استفادة هذه الدول من الوفرات المالية الناجمة عن الارتفاع المفاجئ لهذه

الاسعار لتخلص الدراسة الى إعتبار النفط نقمة للدول التي لم تتستغل حلات الوفرة ولم تحقق النمو الاقتصادي.

دراسة لبشير مصيطفى حول "**نهاية الريع الأزمة والحل**" فحاول الباحث من خلال هذه الدرسة تقديم مخلفات أزمة أسعار البترول لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري وردود فعل الحكومة إتجاه الازمة محاولا في الاخير تقديم رؤية إستشرافية لمستقبل الاقتصاد الجزائري.

دراسة جمال بوثلجة بعنوان " النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000-2015) حيث قدمت هذه الدراسة مظاهر نعمة النفط على الاقتصاد الجزائري وأبعادها كما فصلت الدراسة في مظاهر نقمة النفط في الجزائر بعد إنخفاض اسعار النفط للخروج في الاخير بضرورة الاستثمار في المورد البشري كرهان يمكن من خلاله بلوغ التنمية المنشودة.

إشكالية الدراسة:

تطرح هذه الدراسة موضوع النفط ومدى تأثيره على السياسة الاجتماعية في الجزائر من خلال التقلبات السعرية من إرتفاع مذهل الى تهاوي مفاجئ سنة 2014 وإنعكاساتها على سياسيات الرعاية أوالحماية الاجتماعية.

وهذا ما جعلنا نطرح الاشكالية التالية:

كيف أثر تراجع أسعار النفط على السياسات الإجتماعية في الجزائر؟

وتتفرع عن الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

-هل مثل تعتبر عوائد النفط عاملا دافعا للسياسة الاجتماعية في الجزائر؟

-هل استطاعت السياسة الاجتماعية في الجزائر تحقيق الرفاه الإجتماعي؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

سياسية الرعاية والحماية الاجتماعيين في الجزائر خيار حكومي لا رجعة فيه في مختلف الظروف الاقتصادية.

الفرضية الأولى:

إعتماد الحكومة الجزائرية في إنفاقها العام على عوائد النفط إنعكس على السياسة الإجتماعية للحكومة الجزائرية بالإيجاب.

الفرضية الثانية:

سياسية التقشف المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية تسببت في تراجعها عن سياسات الرعاية الإجتماعية.

الحدود المكنية والزمنية:

مثلت سنة 2014 السنة الأساسية في الدراسة كونها سنة الأزمة مع الإشارة للسنوات التي سبقت، وحصرت دراسة آثار الأزمة ما بين 2014 إلى بداية 2017، أما الحدود المكانية فتمت دراسة حالة الجزائر.

المقاربات المنهجية

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج واقترابات تمثلت في:

المنهج الوصفي المستعمل لوصف الظواهر الاجتماعية استخدم لتفسير الريع النفطي والسياسة الاجتماعية، أما منهج دراسة حالة فقد أُستخدم في دراسة حالة الجزائر قبل وبعد أزمة النفط، أما المقاربة القانونية فقد أُستعملت لتحليل بعض النصوص القانونية وبعض التصريحات الرسمية لوزراء ومدراء عامون.

أما عن الاقترابات فقد تم إعتماد الإقتراب السلوكي لدراسة سلوك الحكومة الجزائرية من خلال السياسة الاجتماعية كجزء من السياسة العامة المنتهجة، الإقتصاد السياسي قي تحليل بعض المعطيات الاقتصادية، وإقتراب إدارة الأزمات لدراسة أزمة النفط وكيفية محاولة الحكومة مواجهة الازمة.

التحديد الإجرائي للمصطلحات

الريع النفطي: الريع هو الدخل الذي لا يقابله نشاط إنتاجي، فالريع النفطي هو الدخل الناتج عن انتاج النفط بالنسبة للدول المنتجة.

سعر النفط: سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

أزمة أسعار النفط: ويقصد به تراجع أو انخفاض لافت في القيمة النقدية للبرميل.

السياسة الاجتماعية: هي السياسة الحكومية التي تهدف الى التصدي للمشاكل الاجتماعية من أجل تحسين ظروف معيشة المواطنين.

الرفاه الاجتماعي: يشمل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وسياسية الدعم الحكومي

خطة الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من فرضيات الدراسة تم إتباع خطة تتكون من ثلاثة فصول، كل فصل يضم مبحثيين، فالفصل الاول الخاص بالإطار المفاهيمي لمصطلاحات الدراسة، تم خلاله عرض لأهم المفاهيم الخاصة بهذه المصطلحات، حيث ضم المبحث الأول الخاص بماهية النفط مطلبين، المطلب الأول تطرق الى مفهوم الريع النفطي أما الثاني فتناول ثنائية الاقتصاد الريعي والدولة الريعية. وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى ماهية السياسة الاجتماعية في مطلبيين تضمنامفهموما وأهميتها وخصائصها وغير ذلك.

والفصل الثاني فأفرد للحديث على علاقة النفط بالسياسة الاجتماعية في الجزائر من خلال مبحثين، المبحث الاول خصص لابراز معالم الدولة الريعية في الجزائر من خلال سرد تاريخ النفط الجزائري مع إبراز مكانة هذا الاخير في الاقتصاد الوطني، أما المبحث الثاني فتناول واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر قبل أزمة 2014.

أما الفصل الثالث والأخير حاولنا طرح مآلات السياسات الإجتماعية في الجزائر بعد أزمة 2014، بعرض تداعيات الازمة على هذه السياسيات وتوضيح مدى العلاقة بينها وبين أسعار النفط في المبحث الاول للخروج بسيناريوهات تنبئية لهذه السياسات في ظل سيادة الريع النفطي في المبحث الثاني.

صعوبات الدراسة

عرف موضوع النفط دراسات عديدة ومختلفة بإختلاف المنظرين والمفكرين، وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على تداعيات أزمة أسعار النفط لسنة 2014 على جانب السياسة الاجتماعية في الجزائر، ونظرا لحداثة الدراسة واجهنا قلة المراجع الأكاديمية ذات العلاقة بالموضوع،إضافة الى قلة الدراسات الخاصة بسلوك الحكومة في شقه الاجتماعي، كما لم نتمكن من الحصول على إحصائيات رسمية حديثة في ما يخص بعض مؤشرات ونسب تعكس واقع اليساسية الاجتماعية مما حال دون التدقيق في إبراز تداعيات الازمة بوضوح.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

للريع النفطي

والسياسة الاجتماعية.

تمهيد:

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط أو البترول حيث إحتل هذا الأخير مكانة عالمية عاليه ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي وسياسي إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها الاقتصادية والعسكرية وغيرها وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، فالنفط مورد من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، مورد ذو دلالات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية تستدعي البحث في موضوع النفط ومضامينه المفاهيمية ودلالاته الاجتماعية من خلال تعريف السياسات الإجتماعية.

المبحث الأول: ماهية الريع النفطي

عرف مصطلح النفط أهمية لدى بعض المنظرين الاقتصاديين بسبب الدور الذي يلعبه هذا الريع في الدخل القومي للدول، لكن قبل الخوض في ماهية الريع النفطي لابد من التطرق لمفهوم الريع وتحديد سمات الاقتصاد الريعي للوصول إلى تعريف الدولة الريعية، وتوضيح معالم السلوك السياسي للحكومات في شقه الاجتماعي المترجم في السياسة الإجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الريع النفطي

أُعتبرالنفط ريع من الريوع الهامة للدول وهذا لدوره الاستراتيجي في الاقتصاد والسياسة، ولتحديد مفهوم الريع النفطي لابد من الوقوف عند كل مصطلح من هذه المصطلحات بدقة.

1- تعريف الريع:

إهتم المنظرين الاقتصاديين منذ زمن بعيد بالريع، مفهومه، صوره، وطرق تحصيله ...الخ، الريع ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات وبصور مختلفة إما إتاوة أو حصة المالك أو مقابل إيجار العقارات، لكن الفرق بينها يكمن في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل القومي الأخرى، وقد عرفه العلامة إبن خلدون على أنه:«إيراد دون سعي أو عمل أي (كسب) وهو يختلف عن الرزق الذي يتطلب جهدا.»[1]

وكان أول من استعمل هذا المصطلح باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) ففرق بين الريع وصور الدخل الأخرى (الأجور والأرباح) ويرى أن الريع يدخل في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح.

وأول من استعمله كنمط اقتصادي هو كارل ماركس في كتابه (رأس المال) حيث قال « في الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج»، و لفت النظر إلى ما أسماه "بالرأسمالية الريعية" التي قصد بها ظاهرة اقتصادية اجتماعية، يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً ودخلها لا يتأتى من إنتاج البضائع

[1] - عدنان الجنابي، **الريعية والدكتاتورية**. بغداد: معهد دراسات عراقية، ط1، 2013، ص ص(6-7).

والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات. [1]

بعدها جاء التعريف الأكاديمي للريع مع المفكر دافيد ريكاردو في مؤلفه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، فالريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتى من الميزة الاقتصادية وهذا باستعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال،[2] كما أضاف ريكاردو في تعريفه للريع على أنه «تعبير عن كافة أشكال مداخيل الراجعة إلى هبات طبيعية كالمناجم والمعادن والنفط»، وفي هذا الصدد طرح ريكاردو فكرة أن المناجم شأنها شأن الأرض تدفع ريع لأصحابها، وإعتبر ريكاردو الريع ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح.[3]

وأضاف الباحث حسين مهداوي أن الريع هو مال يدفعه الأفراد أو الشركات أو الحكومات الأجنبية إلى الأفراد أو شركات أو حكومات البلد المصدر.[4]

إذا الريع هو الدخل الذي لا يقابله نشاط إنتاجي والريع الخارجي هي كل العوائد الاقتصادية المتأتية من الخارج إلى داخل الدول.

2- تعريف النفط:

لعب النفط دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية،الاقتصادية والدولية ومكانته الإستراتيجية نابعة من كونه مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية و مصدر دخل رئيسياللدول المنتجة له.[5]

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني وهي تتكون من جزئين الصخر Petr أي و الزيت Olium أي زيت الصخر Petrlium ويطلق عليها أيضا الزيت الخام، كما أن له اسم متداول (الذهب الأسود). والبترول مادة بسيطة

---

[1] - محمد عز العرب، "الدولة الريعية"، **مجلة مفاهيم**، العدد21، ماي2010، ص 9.

[2] - **نفس المرجع**. نفس الصفحة.

[3] - جورج قرم، "اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي". **مجلة القبس**، العدد06، أفريل 2010، ص49.

[4] - محمد عز العرب، **مرجع سابق**، ص ص12،11.

[5] - سمية موري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير -تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص57.

ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيمياويا على عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحد في أشكال عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى. [1]

ويرى الباحث محمد عبيد غباش أن النفط « مادة هيدروكربونية محسوسة يتم تحويلها إلى سلعة عبر عملية البحث والتنقيب والإنتاج والتعبئة والشحن والتسويق لا ينظر له إلا كريع، وهو عبارة عن ريع إيجاري وليس جزء من الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة ». [2]

وبإعتبار النفط سلعة فهو خاضع للتسويق و المبادلات التجارية، و نتيجة لدوره الاستراتيجي في العالم أصبح لقيمته المادية أوسعره أهمية خاصة، فقد عرف السعر البترولي تطور منذ إكتشافه تجاريا بتطور سوقه العالمية، ففي بداية إكتشافه كان يحدد السعر عند آبار النفط من طرف قلة محتركين مثلوا سادة السوق البترولية، وبعدها كان يحدد في الموانئ، لكن سرعان ما تحول الى سعر إحتكاري وهذا نتيجة لاحتكار شركات قليلة للسوق البترولية، وتطور بعدها الى سعر تنافسي يخصع لعوامل العرض والطلب وهذا بعد دخول عدة بلدان منتجة للنفط الى السوق البترولية. [3]

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يعادله أو يساويه، أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة الحقيقية لذلك الشيء المنتج. أما السعر البترولي أو سعر النفط فيعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة بالعوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا. [4]

---

[1] - محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 ، ص08 .

[2] - محمد عز العرب، **مرجع سابق**، ص12.

[3] - علي العمري، **"دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"**، مذكرة ماجستير: تخصص: إقتصاد كمي،جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 03.

[4] - محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**. ص ص 195،194.

إذن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار، و برميل النفط هو وحدة قياس أنجلو– ساكسونية وصلت سعته سنة 2008 إلى 159 لترا، والبرميل لم يعد يستخدم عمليا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارة النفط وخاصة بعد استخدام أنابيب النفط والخزانات والسفن والشاحنات– الصهاريج.[1]

المطلب الثاني: ثنائية الإقتصاد الريعي والدولة الريعية

إن الريع النفطي مصطلح إقتصادي يحمل أبعاد سياسية، فغلبة هذا المورد على إقتصاديات الدول يصبغه بالصبغة الريعية ويظهر الاقتصاد الريعي وهو ما ينعكس على طبيعة الدول أين نجد ما يسمى بالدول الريعية.

1– تعريف الاقتصاد الريعي:

الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يكون فيه الريع الخارجي جوهر الاقتصاد، فالريع الداخلي أو المحلي لا يبرز بوضوح نمط الاقتصاد الريعي، بل يمثل نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة.[2]

يعرف البنك الدولي الاقتصاد الريعي على أنه « الاقتصاد الذي يشكل فيه الإنتاج المنجمي (إنتاج النفط) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات ».[3]

كما يعرف بعض الباحثين الاقتصاديين الاقتصاد الريعي بالاقتصاد الذي يعتمد فيه بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، وفي هذا النمط من الاقتصاد تتمتع الدولة

---

[1] - مصطفى بودرامة،مداخلة بعنوان: **"التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"**. المؤتمر الدولي العالمي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية لموارد المتاحة جامعة سطيف،07 و08 أفريل 2008، ص 06.

[2] - **نفس المرجع**، ص10.

[3] - لمياء عماني (وآخرون)، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية- حالة الجزائر، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 38، جوان 2014، ص52.

بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل وعلاوة على ذلك، فأن الدولة عادةً ما تجني أرباحا إضافية تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، لكن هذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهونا بتطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد داخليا أو خارجيا من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية. [1]

يعرّف الخبير الاقتصادي العراقي صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه «الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط والغاز(الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات) المملوك كليا للدولة وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على % 50 من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من % 50 من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)، وأن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم بأكثر من % 50 من مجموع الصادرات».[2]

من جانب أخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصادا ريعيا. [3]

ويشير الباحث محمود عبد الفضيل في دراسة له أن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهرياً بالإنفاق من دولة ريعية إذ تصبح الدولة وسيطاً بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام. [4]

---

[1] - صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة- حالة العراق**. العراق: مؤسسة فريدريش إيبرت،2013، ص 04.

[2]- **نفس المرجع**. نفس الصفحة.

[3] - **نفس المرجع**. ص- ص5،4.

[4] - محمد عز العرب، **مرجع سابق**، ص11.

وقدم لنا الباحث حازم الببلاوي سمات الاقتصاد الريعي باختصار فيمايلي:[1]

- يمثل الريع الدخل الأكبر في الاقتصاد القومي للدول وليس بالضرورة الدخل الوحيد.
- منشأ الريع خارجيا بالنسبة للاقتصاد والريع الداخلي ما هو إلا تحويل مدفوعات داخلية
- أقلية من السكان تستخدم في توليد الريع وتعمل على توزيعه على الأغلبية من السكان.

2- تعريف الدولة الريعية:

إن أول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية هو الباحث حسين مهداوي في بحثه تحت عنوان:(نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية –حالة إيران) الذي نشر عام 1970، إذ أبرز من خلاله طبيعة الدولة الريعية المرتكزة بالأساس على الدخل الريعي المتأتى من مادة النفط، والتي تعتمد على مداخيل خارجية وهو ما تعكسه وضعية الدول النفطية النامية.[2]

وقدم الباحث حازم الببلاوي في توضيحه لمفهوم الدولة الريعية بعدا آخرا ألا وهو البعد الثقافي، إذ يرى أن الدولة الريعية هي العقلية الريعية، تقوم بالأساس على كسر الارتباط بين العمل والمكافأة على آدائه، أي أن المكافأة تصبح كسبا غير متوقع مرتبط بالوضع الاجتماعي وهي مضمونة وانتهازية، وليست عبارة عن نتيجة لعمل شاق متواصل. [3]

كما أكد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة بين الأقلية والأغلبية من جهة، وبين خلق الثروة وتوزيعها من جهة أخرى، هذا كون نسبة عالية من الريع الخارجي في الدولة الريعية يؤول إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع الثروة الريعية على بقية السكان.[4]

---

[1]- **نفس المرجع**. ص ص 13،12.
[2] - عدنان الجنابي، **مرجع سابق.** ص 8.
[3] - محمد عز العرب،**مرجع سابق**، ص12.
[4] - **نفس المرجع**، ص13.

بينما ذهب الباحث حسنين توفيق إبراهيم في تعريفه للدولة الريعية إلى التمييز بينها و بين الدولة شبه الريعية، فيرى أن الدولة شبه ريعية هي الدولة التي تعتمد في جانب إيراداتها على مصادر خارجية أخرى غير العائدات النفطية، كالعوائد المحصل عليها نتيجة الموقع الاستراتيجي أو الدور السياسي في المنطقة الجغرافية، أو الإيرادات السياحية، المعونات الخارجية وغيرها.[1]

أما جاكومو لوشياني مدير مؤسسة الخليج للأبحاث بجنيف فيصف الدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي ويضيف أيضاً بأن التفريق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي يكمن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الريعية [2].

ويعرف باحثون آخرون الدولة الريعية على أنها تلك الدول التي تتلقى بشكل منتظم عوائد مالية من الريع الخارجي، والريع نوعان، ريع ناجم عن موارد طبيعية كالثروات المعدنية والنفط، وآخر نتيجة ميزة إستراتيجية مرتبطة بموقع الدولة والتحكم بطرق التجارة أو الثقل العسكري أو الدعم أو المعونات، والدول النفطية هي دول ريعية بامتياز وهذا لكون النفط يجمع بين النمطين السابقين، فهو عائد لمورد طبيعي وعائد لمورد إستراتيجي ويمثل محل صراع عالمي. [3]

بهذا يمكننا القول أن الدولة الريعية هي تلك التي تعتمد في إيراداتها على عائدات من الخارج سواء حصلت على هذه العائدات جراء بيع مادة خام (دولة نفطية) أو لقاء تقديم خدمات (دولة شبه ريعية).

الدولة النفطية هي في مجملها دولة ريعية، يمثل الريع النفطي فيها متغير محوري لدى حكومات هذه الدول، فالعقد الإجتماعي في مثل هذه الدول قائما على إحتكار الأنظمة الحاكمة للثروة والسلطة مقابل توفير خدمات بشكل مجاني أو شبه مجاني (التعليم، الصحة، الإسكان، ...إلخ)، فللنفط دورا هاما في صنع السياسات داخل الدولة وخارجها ، ويتجلى ذلك في مقولة وزير الخارجية الأمريكي

---

[1] - **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] - عدنان الجنابي، **مرجع سابق.** ص 9.

[3] - لمياء عماني (وآخرون)، **مرجع سابق**، ص 56.

الاسبق هنري كيسنجر" **النفط أهم بكثير من أن يبق تحت إدارة العرب وحدهم** " وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980وحرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها[1]. أما أهميته في السياسة الداخلية للدول فتكمن في برامج الإنفاق العام التي تتبناها الدول الريعية من خلال برامج تعكسها سياساتها العامة وما تتضمنه من سياسات قطاعية تطمح من خلالها إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي إعتمادا على عائدات الريع النفطي.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الاجتماعية.

كان لإسهامات المدرسة السلوكية في فترة ما بين الحربين العالميتين دور في الإهتمام بالتوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث المتمثل في سلوك الحكومة والأفراد والجماعات هذا السلوك المترجم في السياسة العامة، إذ تزايد الإهتمام بالسياسة العامة بعد تعاظم دور الدولة وتدخلها في النشاطات العامة.

ظهر مصطلح السياسة العامة في خمسينيات القرن العشرين بمعناه الاصطلاحي، وفي الستينيات تطورت توجهات السياسة العامة من طرف منظمة دارسي السياسة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية،و في السبعينيات ظهرت الحاجة إلى تحليل المشكلات للبحث عن سياسة فاعلة بتحليل الأوضاع ومعالجتها بأساليب علمية تقنية، أدى هذا التنامي في حقل السياسية العامة وانتقالها من الوصف إلى التحليل ثم المقارنة لظهور أبحاث متخصصة ودراسات لتشمل كل عناصر العملية السياسية أو ما سماه "دافيد إيستون" بالعلبة السوداء المتمثلة في المدخلات والمخرجات المتمثلة في السياسة العامة بمختلف فروعها المتنوعة بتنوع طبيعة المدخلات والغاية التي تهدف إلى تحقيقها. [2]

---

[1] – حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986–2008)**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف،2008/2009، ص ص 8،9.

[2] – سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2004، ص15.

المطلب الأول: مفهوم السياسات العامة

تعددت تعاريف السياسة العامة بتعدد المنظرين في هذا الحقل من علماء السياسة والإدارة العامة وعلم الاجتماع.

1- السياسة العامة من منظور القوة: [1]

وتعني قوة الشخص في التأثير على الأفراد والجماعات والقرارات من خلال التحكم والسيطرة والاحتكار أي أنها علاقة تبعية وطاعة المحكومين للحاكم، إذن فالسياسة العامة من منظور القوة عند كل من هارولد لاسويل وبنيامين كروسبي ومارك ليند ينبيرك هي عملية نظامية تحظى بمميزات متغيرة وديناميكية لعمليات المبادلة والمساومة وللدلالة عن التعبير عمن يحوز؟ عن ماذا يريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟ إذن فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاس لمن يملك القوة والنفوذ على الآخرين دون إتباع قواعد قانونية ثابتة. [2]

2- السياسة العامة من المنظور النسقي (تحليل النظم):

رواد هذا الإتجاه **دفيد إيستون** و**غابريل ألموند** وآخرون يعرفون السياسة العامة على أنها: « توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار تفاعل بين عناصر السياسة العامة من مدخلات ومخرجات وتغذية عكسية ».

إذن السياسة العامة من منظور نسقي تعني توزيع الحاجات المادية والمعنوية داخل المجتمع اعتمادا على أساليب تسلطية إلزامية على المؤسسات والسلوكيات للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي والموجهة للنظام الاجتماعي والاقتصادي.

3- السياسة العامة من منظور الحكومة:

تحدد السياسة العامة من طرف قواعد رسمية والمتمثلة في الحكومة والتي تقوم باتخاذ القرارت وتنفيذها، إذ "عرفها توماس داي بأنها« ما تفعلة ولاتفعلة

---

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة من منظور الكلي في البنية والتحليل**.عمان:دار المسيرة،2013 ط2 ، ص– ص36،37.

[2] – محمد نصر مهنا ،**علم السياسة**. القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر1994، ص ص 120،121.

الحكومة»، بينما رأى روبرت إيستون أنها «العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها»،[1] وقد عرفها جيمس أندرسون « بأنها برنامج عمل مقترح هادف يعقبة أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية معينة »، فالسياسة العامة تظهر في شكل مجموعة تطورات للأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها،علما أن هذه الأجهزة تؤثر في عملية رسم السياسة العامة وتواجه مشاكلها بمجموعة تحديات وإجراءات. وقد ساهمت بعض القوى غير الرسمية في صنع السياسة العامة وتطويرها وتستمد خصوصياتها من قبل السلطات المخولة وعادة تتمثل في المشرعون والرؤساء أو المجالس والهيئات العليا وقد يتمتعون بصلاحيات تكون مقيدة وليست مطلقة. [2]

إذن السياسية العامة عبارة عن مجموعة أعمال موجهة نحو أهداف مقتصرة ولا تشمل التصريحات العشوائية قصد حل المشكلة والعفوية بل هي مجموعة التدخلات المقررة من طرف السلطة العمومية قصد حل المشكلة التي تدخل في نطاق اختصاصها، واعتمادا على التطبيقات القانونية للسياسة العامة حتى تصبح ملزمة للخاضعين لها. وقد تشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية المتخذة في حل مشكلاتها كتنفيذ سياسة أمنية أو دراسة لمعالجة الأزمات المحلية أو الدولية. [3]

ومما سبق يمكن الخروج بمفهوم شامل وأدق للسياسة العامة على أنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات ومخرجات النظام السياسي في مجال معين ويتم التعبير عن السياسة العامة بصور مختلفة منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية.

وللسياسة العامة مجموعة خصائص نذكر منها: [4]

– السياسة العامة عمل حكومي ذو سلطة شرعية تتضمن برامج وأنشطة هادفة ومقصودة.

---

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي ،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**–،عمان:دار مجدلاوي ط1، 2004 ، ص ص (27–28).

[2] – جيمس أندرسون،**صنع السياسة العامة** ، تر:عامر الكبيسي،عمان:دار المسيرة،ص ص (14 ،15).

[3] – حسن بلا،"مدخل لفهم السياسة العامة"، **مجلة العلوم القانونية**، العدد52، 27 أكتوبر 2012، ص4 .

[4] – محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**.الكويت: مكتبة الفلاح،ط1، 2006، ص ص (30–34).

– تشمل جميع القرارت الفعلية التي تتبناه وتنفذها الحكومة ولا تعبر عن ما تنوي الحكومة أن تفعله.

– السياسة العامة تستهدف معالجة مشاكل عامة وتحقيق مصلحة عامة فهي إستجابة واقعية ونتيجة فعلية.

– السياسة العامة يجب أن تكون منسجمة مع البيئة المحيطة بالحكومة القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية محددا لهذة السياسات العامة الفعالة.

– السياسة العامة للحكومة تعكس الجدوى السياسية وذلك من خلال مدى تحقيقها للنتائج والأهداف المرجوة منها.

فالسياسة العامة في ضوء الأهداف الكبرى التي ترمي إليها تقوم على أهداف جوهرية تعكس واقعها وتوجهاتها وغاياتها المستقبلية قصد تحقيق التقدم والتنمية المطلوبة، وأحد فروع السياسة العامة في تحقيق هذه المرامي نجد السياسيات الاجتماعية.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الاجتماعية

تهدف أغلب الدول والحكومات إلى تحقيق رفاه إجتماعي وتنمية بشرية لمواطنيها تكون اللبنة الأساسية للرقي والتطور من خلال سياساتها العامة، إذ تمثل السياسات الإجتماعية أو ما قد يسمى بسياسات الرعاية الاجتماعية الفرع المعبر عن هذه السياسات والبرامج.

1- تعريف السياسة الاجتماعية

السياسة الاجتماعية تضم مصطلحين: مصطلح السياسة، وهو يعني غايات وأهدافًا يتطلَّب تحقيقها، ومصطلح الاجتماعية، وهو تعني كل القضايا التي تهتم بجوانب المجتمع، والتي ترسُم شكلَ الحياة في المجتمع. [1]

تتعدد تعاريف السياسة الإجتماعية بتعدد الاتجاهات العلمية والايديولوجية للباحثين وإرتبط مفهوم السياسة الاجتماعية بالبرامج الحكومية المتعلقة بالصحة،

[1] – سامية عطية نبيوة، "أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية ومراحلها".2013/02/10. على الموقع **www.alukah.net**. تاريخ الاطلاع: 2017/02/16، 18:00.

التعليم، والخدمات الاجتماعية العمل، تحقيق الرفاهية...وغيرها. [1] وسنحاول في هذا المقام تسليط الضوء على بعض التعاريف لبعض المفكرين.

عرفها أحمد إبراهيم حمزة «هي الطريق الذي تتخذه الحكومات لمواجهة المشكلات الاجتماعية والأوضاع المتجددة التي تطرأ على المجتمع نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة فيه من خلال إحداث التوازن بين مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي جنباً إلى جنب وهذا ببناء سياسات اجتماعية تهدف إلى تحقيق التنمية المنشودة»، فهي تعبيرعن خُطة حكومية نتيجة محاولات بذِلت لدراسة الموقف، وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقَّعة، أو الحكم في مواقف معيَّنة؛ حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.[2] و عرفها **مصطفى الفرماوي** «أنها القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة للتفكير المنظم وتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى في ضوء إيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولا إلى معدل مرغوب فيه من الرفاهية لأفراد المجتمع » [3] ويرى **محمد أحمد بيومي** «أن السياسة الاجتماعية هي تشريع حكومي يؤثر على الرعاية الاجتماعية وتشمل القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحسين رفاهية المواطنين». [4] أما **قدري جميل** فقد عرف السياسة الإجتماعية على أنها:« إختصاص حصري للدولة، وتترجم على أرض الواقع من خلال القرارات الصادرة عن السلطة المختصة في المجتمع، وهاته القرارات توضح « مجالات السياسة الاجتماعية، الإتجاهات الملزمة، أسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوي عددا من البرامج والمشروعات المترابطة والمتكاملة، والتي تستهدف المجتمع من واقع إجتماعي وسياسي وإقتصادي معين إلى واقع آخر أفضل منه، ومن ثمّ تحقيق زيادة في معدل رفاهية المجتمع.» ويـــرى **ريشارد تتمس** أن السياســـة الإجتماعية

1-فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**.ص 77.
2-أحمد إبراهيم حمزة، "السياسة الإجتماعية". على الموقع **www.massira.jo**، 2017/02/03، تاريخ الاطلاع 2017/03/15، 10:55.
3-مصطفى عبد العظيم الفرماوي، **السياسات الإجتماعية وإدارة المؤسسات**.القاهرة: مكتبة أنجلو، 2005، ص13.
4- طلعت مصطفى السروجي (وآخرون)، **السياسة الاجتماعية**. القاهرة: دار الفكر، ط1، 2015، ص18.

هي« إستراتيجية حكومية لدراسة موقف واستشراف المستقبل وتحديد الاتجاهات جراء مواجهة متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة بغرض تحقيق رفاهية المجتمع».[1]

أما تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فيعرف السياسة الإجتماعية على أنها: [2]

- السياسة التي تهتم بقطاعات محددة كالصحة، التعليم والرعاية الإجتماعية.
- السياسة التي تهتم بالمشكلات الاجتماعية كالامية، البطالة والفقر.

إذن السياسة الاجتماعية تعبر عن تفكير منظم لسلوك وتصرفات وبرامج الحكومة، فهي تمثل مبادئ وإجراءات توجيه العمل الاجتماعي وتنظيمه، كما تعبر عن أيديولوجية المجتمع وأهدافه العامة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية والفئات الأولى من الرعاية وكيفية رعايتها. وتمثل التشريعات في شقها الاجتماعي سياسات إجتماعية إذ يتم من خلالها إعداد البرامج الحكومية وتحديد مصادر التمويل اللازم لتحقيق الرفاهية الإجتماعية لأفرد المجتمع.[3]

من وجهة نظر متكاملة وستنباطا من التعاريف السابقة نجد أن السياسة الاجتماعية هي مكون أساسي من مكونات السياسة العامة مستمدة من إيديولوجية المجتمع وتمارس باستخدام الآليات المتعارف عليها في العرف السياسي، وتهدف إلى تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية، عن طريق توفير الخدمات المتنوعة والمتكاملة لأفراد المجتمع ككل، وتخص الفئات الأكثر احتياجا على وجه الخصوص من خلال برامج ومشاريع الرعاية الاجتماعية.

رغم من التعاريف المتعددة للسياسة الاجتماعية نجد بعض التداخل بينها وبين سياسة الرعاية الاجتماعية، إذ عرف **ميشال هيل** سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها:« أنشطة سياسية تؤثر على التكفل، وهي بمثابة نتاج للتفكير المنظم الذي

---

1 - العمري عيسات، **سياسة الرعاية الإجتماعية للمعاقين حركيا في الجزائر –دراسة ميدانية على عينة من المعاقين حركيا بالمجتمع المحلي ببرج بوعريريج.** أطروحة دكتوراه، تخصص: علم اجتماعى التنظيم والعمل، جامعة سطيف 2، 2014-2015، ص19.

2 - **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

3 - جون ديكسون وروبرت شيريل، **دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين...تجارب الامم المتقدمة في تكريم الإنسان.** ترجمة: سارة الذيب، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر،ط2014،1، على الموقع الإلكتروني:www.aljazeera.net/books، 2017/04/16، 13:45.

يوجه الخطط والبرامج والمشاريع الاجتماعية، كما أنها تصف دور الدولة ومدى علاقتها بالحماية التي تقدمها إلى الأفراد». أما **رونالد دير** فعرف سياسة الرعاية الاجتماعية على أنها «السياسة التي تؤثر في توزيع الموارد، حيث تمثل آلية الحكومات في تحقيق التوازن في توزيع الموارد القليلة مع الحاجات غير المشبعة وضرورة تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والموارد». [1]

إذن سياسة الرعاية الاجتماعية تتسم بما يلي:

- أنها تشمل كل أنواع الرعاية.
- هي سياسة شمولية.
- هناك سياسات لا تعتبر اجتماعية ولكنها تساهم بشكل فعال في الرعاية الاجتماعية.

للسياسة الاجتماعية أهمية بالغة لدى المجتمعات تتمثل في: [2]

أ- السياسة الاجتماعية تدرس الوضع الراهن وتشكل وقاية من ظهور المشاكل من خلال الخدمات الإجتماعية* المقدمة.

ب-تعمل السياسة الاجتماعية على تقدير الحاجات الاجتماعية وتحديد أولوياتها بدراسة التغيرات الاجتماعية من أجل التخفيف من المشكلات الاجتماعية المصاحبة لهذا التغير.

ج- يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أمثل استثمار للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن توفرها أو يكون مطلوب توفرها.

د- بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي...الخ، في المجتمع حيث أنها تضمن مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية وتضع أساسا واضحا لعلاقات الأجهزة والبرامج والجهود التي يسهل معها وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينها.

---

[1]- طلعت مصطفى السروجي (وآخرون)، **مرجع سابق**.ص 16.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 26،27.

*الخدمات الاجتماعية يقصد بها المجهودات المدروسة الموجه لتحقيق منفعة المجتمع باقل الاضرار الإجتماعية.

هـ- تعمل السياسة الاجتماعية على إيجاد لغة مشتركة بين القائمين على التخطيط الاجتماعي وبين الأجهزة التنفيذية والأجهزة المحلية بهدف الربط بين برامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية والتأكيد على أهمية المشاركة الاجتماعية (إشراك المواطنين) اللازمة لإنجاز خطط التنمية وضمان تحقيقها، وهو ما أكدته الباحثة إيزابيل أتيز في تقريرها لهيئة الامم المتحدة بقولها:« إن إشراك المواطنين في صنع السياسة الاجتماعية يولد الاستقرار والتماسك الإجتماعي».[1]

كما أن للسياسة الاجتماعية غايات عدة نذكر منها: [2]

أ- تنمية الموارد البشرية والمساهمة في تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر داخل المجتمعات.

ب- تحقيق الرفاهية الاجتماعية (فئويا ومجتمعيا) في كل مرحلة من مراحل العمل الاجتماعي بما يسهم في تحسين ظروف حياة الأفراد وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والحاجات الضرورية.

ج- تلبية الحاجات الأساسية والاجتماعية وذلك من أجل تدعيم الشعور بالانتماء والتضامن الاجتماعي والمواطنة وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

د- تحقيق أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة.

إن سياسة الرعاية الاجتماعية أو التكافل الاجتماعي أو الخدمات الإجتماعية... كلها مصطلحات ذات دلالة واحدة تهدف لتحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي من خلال العمل على التقليل من التفاوت الاجتماعي، بصور مختلفة يُمثل جوهرها هذه السياسات و أبرزها: [3]

أ- الخدمات الاجتماعية وتتمثل في الرعاية الصحية، الضمان الإجتماعي، التعليم، السكن.

---

[1] - إزابيل أوتيز، **السياسة الإجتماعية**، برنامج الامم المتحدة: الاستراتيجية الانمائية الوطنية ،مذكرات توجيهية في السياسات، نيويورك، جوان 2007، ص 07.

[2] - طلعت مصطفى السروجي (وآخرون)، **مرجع سابق**.ص 28.

[3] - لؤي صافي، **الرشدالسياسي وأسسه المعيارية من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**.بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2015، ص 216.

ب- المشاكل الاجتماعية كالبطالة،الجريمة، العجز والشيخوخة....

ج- الحرمان الإجتماعي الناتج عن تباين المستوى الإجتماعي، تباين الدخل، التمييز العنصري بين المواطنين بسبب الاختلافات العرقية أو الجنسية.

بالرغم من تنوع صور السياسة الإجتماعية إلا أن تمويلها يكون من أحد المصادر التالية: [1]

➢ **دعم من ميزانية العامة : وهو أكثر طرق التمويل شيوعاً، ويتم أحياناً من خلال إيرادات الضريبة العامة، يمكن زيادة ضريبة معينة لأغراض اجتماعية مثل ضريبة** الصحة **على** الكحول والتبغ، أو من إيرادت الخارجية المتأتية من الصادرات.

➢ **الرسوم والمساهمات المتعلقة بالدخل:** والتي تم توسيعها في الثمانينيات والتسعينات، فإن معظم البرامج وخصوصاً تلك التي تستهدف الفقراء، تتطلب إما مساندة عامة أو إعانات من الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض ما لم تكن رمزية، فإن رسوم المستخدم غالباً ما تؤدي إلى انخفاض حاد في مستوى الخدمات بين المجموعات ذات الدخل المنخفض ولا يوصى بها للخدمات الأساسية.

➢ **التبرعات الخيرية** :غالباً ما يكون التمويل الناتج عن التبرعات متقطعاً وبالتالي لا يسمح باستدامة البرامج الاجتماعية بل يسمح بسد الثغرات بشكل مؤقت فقط.

2- مداخل السياسة الاجتماعية:

تعددت مداخل السياسة الاجتماعية في دول العالم بتعدد الأيديولوجيات والنظم السياسية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووفقا مارتن راين Martin Rein تتمثل مداخل السياسة الاجتماعية طبقاً لوظائفها وأغراضها فيمايلي: [2]

أ- مدخل المساندة: تهدف السياسة الاجتماعية كنظام إلى المساندة لتحقيق الاستقرار للنظم الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها

[1] - إزابيل أوتيز، **المرجع السابق**، ص 20.
[2] - طلعت مصطفى السروجي (وآخرون)، **مرجع سابق**. ص 28.

وسد الثغرات الناتجة لعدم الاستقرار، ومن ثم يكون التركيز على الحاجات الملحة والفئات الأكثر احتياجاً باعتبارها وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لنظام السوق.

ب- مدخل المساعدة: تهدف السياسة الاجتماعية إلى تقديم المساعدات والخدمات للفئات الضعيفة في المجتمع، ودور الرعاية الاجتماعية كنظام يساعد ويكّمل الأنظمة الأخرى في المجتمع لتحقيق الاستقرار والتوازن.

ج- مدخل الاعتماد المتبادل: توضع السياسة الاجتماعية لتحقيق خدمات متبادلة بينها وبين السياسات الأخرى، وإن نظام الرعاية الاجتماعية يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى في المجتمع ويوجد اعتماداً متبادلاً بين أنظمة المجتمع.

د- مدخل الضبط والاستقرار الاجتماعي: تعد السياسة الاجتماعية وسيلة للضبط والاستقرار الاجتماعي في المجتمع عن طريق التركيز على الخدمات المقدمة للعاطلين والمحرومين وغيرهم للتخلص من السلوك السلبي حتى لا يشكلوا عبئاً على تحقيق الاستقرار، والحد من الاضطرابات في المجتمع.

هـ- مدخل المواطنة: [1] تعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية من الحقوق الاساسية التي تعكس جوهر تمتع الفرد بالمواطنة، فهي تضمن توفير الخدمات الأسياسة ومنها حق الرعاية الإجتماعية كمطلب وحق أساسي للمواطنة. من مؤيدي هذا الطرح المفكر الاجتماعي مارشال الذي قدم تحليلا لقضايا السياسات الاجتماعية إنطلاقا من حق المواطنة، مشيرا الى علاقة المواطنة بالتضامن الاجتماعي، حيث أُعتبر ان المواطنين في المجتمع المحلي أعضاء في المجتمع العام يتمتعون بنفس حقوق الرعاية الاجتماعية التي تهدف الى زيادة الروابط الولاء الاجتماعي بشرعية قانونية، وتشمل هذه الحقوق توفير الرعاية الصحية، التعليم، الصحة، العمل وتوفير المسكن الملائم وهذا من أجل جعل الافراد فاعلين ومشاركين في تنمية المجتمع.

[1] - العمري عيسات، **مرجع سابق**. ص ص 61،62.

3- وظائف السياسة الاجتماعية: تلعب السياسة الاجتماعية دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع وهذا من خلال عدة وظائف تتمثل فيما يلي: [1]

أ- الوظيفة التنموية: وذلك من خلال دعم الأسرة وتقويتها وإعداد المواطنين ومساعدتهم للمشاركة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما تتجه الوظيفة التنموية نحو الأبعاد الثقافية الاجتماعية لرفع مستوى المواطنين.

ب- الوظيفة الوقائية: وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي من عملية التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وتغير قيمي فهي تعمل على مواجهة حدوث تداعيات سلبية للتعامل معها سلفا وليس بعد وقوعها.

ج- الوظيفة العلاجية: وهي تمس بصفة خاصة الفئات المحرومة كالأطفال المهمشين وكبار السن والذين لا مأوى لهم ويدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم وتوفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجونها.

د- الوظيفة الاندماجية: والتي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياية الرفاهية والتي تتطلب إعادة توجيه الموارد والبرامج والأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة.

إذن السياسة الاجتماعية ضرورية في المجتمعات لأن فوائد النمو الاقتصادي لا تصل إلى جميع المواطنين تلقائياً بل من خلال عدة برامج وإجراءات تعكسها السياسة الاجتماعية الحكومية، فهي جد مهمة ليس فقط من وجهة النظر الإنسانية، بل أيضاً لأنها حاجة اقتصادية وسياسية من أجل النمو والاستقرار السياسي المستقبلي للدول، وللحفاظ على دعم المواطنين لحكوماتهم.

---

[1] - محمد محمود المهدلي، **ممارسة السياسية الإجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**.الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ، ص 68. وطلعت مصطفى السروجي (وآخرون)، **مرجع سابق**. ص 28.

خلاصة الفصل الأول

بعد عرضنا للإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة توصلنا إلى أن السياسات الاجتماعية هي تعبير عن دولة الرعاية، فاهتمام الحكومات بالسياسة الإجتماعية يتجلى في مختلف الخدمات وبرامج الرعاية الإجتماعية التي تهدف من خلالها لتوفير وتحقيق الرفاه والعدالة الإجتماعية، مرمى تنشده مختلف الدول والحكومات، لكن هذا يبقى مرهون بإيديولوجية الحكومات من جهة والأغلفة المالية المخصصة لذلك من جهة أخرى، فبرامج الرعاية الاجتماعية تختلف بإختلاف طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول.

في المقابل نجد الريع النفطي الذي يمثل مورد هام وأساسي للدول النفطية أو الريعية إذ تمثل عوائد هذا الأخير المورد الأساسي للخزينة العمومية، مما يجعل الوفرة المالية في هذه الدول أو العكس مرهونة بحركة أسعار هذا المورد الطبيعي، هذا ما يدفع إلى التساؤل عن مظاهر دولة الرعاية أو صفة الرعاية الإجتماعية في الدولة الريعية؟

الفصل الثاني:

النفط ودولة الرعاية الاجتماعية في الجزائر.

تمهيد:

إن إتسام الجزائر بصفات الدولة الريعية يفسر السيطرة الكلية للدولة على مصادر النفط وعائداته المالية من جهة وتوليها مهمة توزيع عائدات هذه الثروة على الافراد حفاظا على الاستقرار الاجتماعي وتعزيزا للمشروعية السياسية من جهة أخرى، فالبرامج الإقتصادية المسطرة من طرف الحكومة خلال العشرية الاخيرة تزامنا مع الطفرة النفطية ومثّل الدافع وراء تبني الحكومة الجزائرية عدة سياسات إجتماعية تضمن من خلالها توزيع هذه الثروة بين أفراد المجتمع بشكل يؤدي الى تحسين ظروف المعيشة ويحقق الرفاه الاجتماعي. فهل الحكومة الجزائرية تعكس مسلمة الدولة الريعية دولة رعاية اجتماعية ؟

المبحث الأول: مظاهر الدولة الريعية في الجزائر

يعتبر النفط أو البترول من أهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، فمكانته الإستراتيجية على الصعيد العالمي جعلت منه مصدرا للثروة بالنسبة للدول المنتجة له، ومحورا أساسيا لاقتصادياتها، ولابراز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري لابد من الرجوع إلى تاريخ اكتشافه وتطور الاستثمار فيه.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفنيقيين، الرومان، العرب و الأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن20 أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، ففي شمال الجزائر ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج بئر واد قطرين ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1949–1956) وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، والشركة الوطنية للبترول SNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراءCREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف (حقل عجيلة) كأول بئر بترولي هام في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف (حقل حاسي مسعود) أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف (حقل حاسي الرمل) للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب. [1]

وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال البترول في الصحراء على أفضل وجه، فجاء قانون البترول الصحراوي في نوفمبر 1958 الذي ينص على تشجيع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر، وبعد الاستقلال

1- Rabah Mahiout , **le pétrole algérien**. Alger : Enap, 1974, p p (106-113).

السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت الحكومة إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست شركة سونطراك في 1964/12/31، إذ تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة.[1]

وقد استطاعت سوناطراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها إذ تمكنت من التحكم في جميع نشاطات البحث، التنقيب، التحويل إلى النقل والتسويق، وتمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ:1971/02/24 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونا طراك. إذ يعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصادية، وكان لانضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك أهمية تمثلت في الحماية التي توفرها الأوبك خصوصا لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية. [2]

وتسيطر سوناطراك حاليا على 80 % من إجمالي الإنتاج الجزائري من النفط الخام و43% في قطاع المناجم، وبلغت نسبة إنتاج سوناطراك سنة 2008 57% من إجمالي الإنتاج[3]، خاصة بعد صدور مرسوم رئاسي سنة 2006 يمنع الشركات الاجنبية من إستكشاف وإستغلال النفط والغاز الاّ بالشراكة مع شركة سونطراك التي يجب أن تمتلك 51% من اي مشروع، حيث عرفت سنة 2014

---

[1] – مقليد عيسى،" **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية** " مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة ،2007–2008، ص 31.

[2] -Abdellatif benachenhou, **Algérie : la modernisation maitresée**. Alger : Alpha design , p p15,16.

[3] -Ibid, p 16.

تسجيل 15 إكتشافا في البترول و 17 خر في الغاز وهو مامكن من تجميع 193 مليار دولار خلال هذه السنة. [1]

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة جعلت لها مكانة هامة في السوق البترولية العالمية، ويرجع هذا لجودة النوعية التي يتميز بها النفط الجزائري مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافته 0.83 فهو يحتوي على 34% من بنزين،و 24% غازوال، 32% وقود التدفئة و8% زيت و01% برافين.ويحوي بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند " خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه عن النفط العربي الخفيف، كما أنه مشابه تقريبا لنفط بحر الشمال. [2]

تحتل الجزائر المرتبة السابعة عربيا من حيث إحتياطي النفط والثالثة إفريقيا بعد نيجيريا وليبيا والمرتبة 12 عالميا في مجال إنتاج النفط، حيث قدر إحتياطي النفط في الجزائر بـ: 12.2 مليار برميل أي بنسبة 0.94%من إجمالي الإحتياطي العالمي، كما يحتل هذا الأخير حصة الأسد من الصادرات الجزائرية وتمثل عوائده أكثر من 90% من الدخل القومي، حيث يساهم النفط من 98 % من إيرادات الصادرات الجزائرية.[3]

بالعودة إلى المسار التاريخي لأسعار النفط في الجزائر نجد خلال سنوات السبعينات عرفت أسعار النفط إرتفاعا مذهلا في الأسواق العالمية إذ حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة وفرة مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية مرتفعة كان لها التأثير الايجابي على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتمثل هذه المداخيل المالية المتأتية من العوائد النفطية محركا محوريا للتنمية، فإرتفاع حجم الصادرات من 1.01 مليار دولار في 1970 إلى 9.55

---

[1] – جمال بوثلجة، "النفط بين النعمة والنقمة حالة الجزائر (2000–2015)".**مجلة المستقبل العربي**،العدد 453، نوفمبر 2016، ص39.

[2] - Rabah Mahiout, op.cit, p 109.

[3] -مصطفى بودرامة، مداخلة بعنوان:**" التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر".** المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008.

مليار دولار سنة 1979 ساعد الحكومة في دفع عجلة التنمية، وهذا إعتمادا على المخططات الاقتصادية كالمخطط الرباعي الأول (1970-1973) خصص له مبلغ 27.75 مليار دينار جزائري والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي خصصت له الحكومة مبلغ 110.22 مليار دينار والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) والذي رصد له مبلغ مالي يقدر بـ: 400.6 مليار دينار، حيث تضمنت هذه المخططات مشاريع ضخمة كان الحيز الأكبر فيها لتشييد البنى الأساسية والإستثمارات الواسعة في القطاع الصناعي وغير ذلك. [1] وهذا ما يبينه المنحنى البياني التالي:

منحنى بياني رقم(01) يوضح تطور أسعار النفط في الجزائر من 1970 إلى 1984

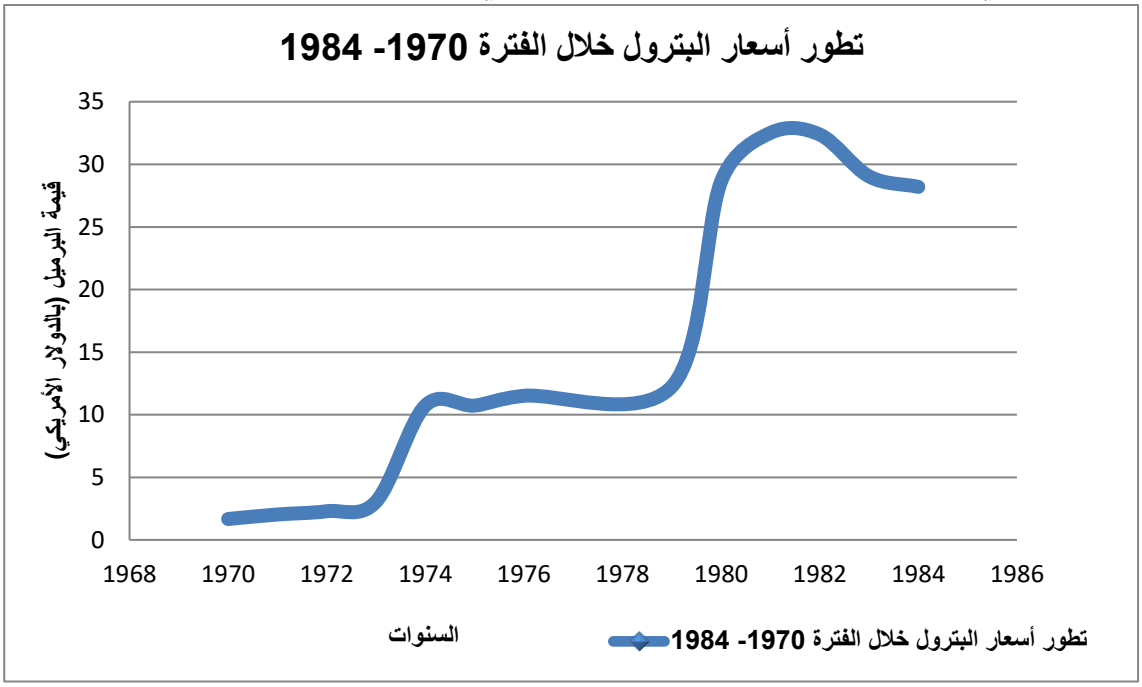

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للاعلام والاحصائيات.

فإرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، **أو ما يطلق عليه بالطفرة النفطية**، وما خلفته من عوائد مالية معتبرة ساهم في تنامي المخصصات المالية المرصودة للمخططات الاقتصادية السابقة الذكر وساعد في تحقيق التنمية والرفاهية، لكن هذه البحبوحة المالية لم تستمر طويلا فقد مستها هزة ارتدادية للهزة العالمية في أسعار النفط تسببت في أزمة حادة مست الاقتصاد الجزائري وتمثلت هذه الأزمة في:

[1] - سمية موري، **مرجع سابق**. ص- ص 152،153.

الأزمة النفطية لسنة 1986:

يقصد بأزمة سعر النفط اختلال مفاجئ في توازن السوق النفطي يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد، وذلك تبعا لعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق،كما يمكن أن يكون مرده لعوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية.[1]

عرفت أسعار النفط انهياراً فضيعا خلال الأشهر الأولى من سنة 1986، إذ وصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط، واعتبرت هذه الأزمة سبباً رئيسيًا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط و قد كان من نتائج أزمة 1986 على الدول النفطية العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43 % من قيمتها في بداية الثمانيات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة إلى حوالي 14% عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر ب11,6 مليار دولار سنة 1986 وتفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولاروالمديونية الخارجية الجزائرية بـ:19.3 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية التسعينات.[2]

---

[1]– داود سعد الله،**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000–2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر **3** ، **2001–2012**، ص.**40**

[2] – Maurice durousset, **op_ cit**. 1999, P54.

منحنى بياني رقم: (02) يوضح تطور أسعار النفط في الجزائر من 1985 إلى 2000

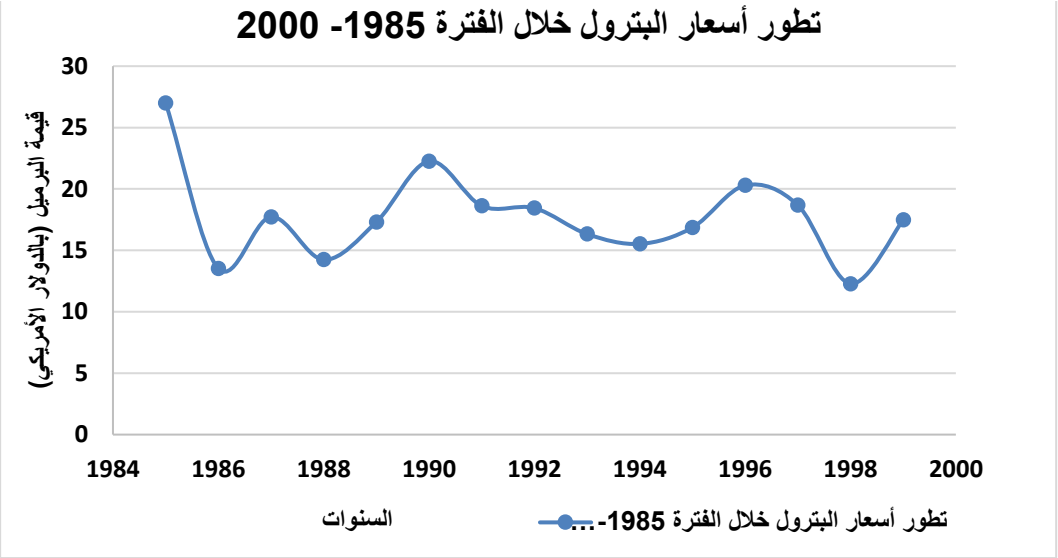

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للاعلام والاحصائيات.

يوضح هذا المنحنى البياني التقهقر الفادح لأسعار النفط سنة 1986 وهو ما أوقع الأثر البالغ على سيرورة التنمية، إذ كانت آثار الأزمة على الاقتصاد الجزائري جد ملموسة حيث أثر تراجع العوائد البترولية على تمويل الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل كبير على المداخيل البترولية، ويتجلى هذا بوضوح في المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) الهادف إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، إذ برمج له مبلغ قدر بـ 550 مليار دينار جزائري، منها 07% لتحقيق النمو، وخطط لخلق 180.000 منصب عمل سنويا، والعمل على تخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.لكن إنخفاض الإيرادات النفطية بمقدار 10% بسبب انهيار أسعار البترول سنة 1986 من 60% إلى 70%، أدى إلى إنهيار عوائد الصادرات بأكثر من 42.13 % ووصلت إلى 7.430مليار دولار وهو ما إنعكس على مخططات الحكومة حيث عرفت مشاريعها التنموية عجزا في التمويل.[1] فالصدمة البترولية سنة 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابتها إختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، إذ وصل حجم التضخم إلى42%، وانخفضت

1 – Maurice durousset, **op_ cit.**, P54

طاقة المصانع إلى ما دون 50%، كما تدهورت المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا وأصيب الإقتصاد الجزائري بحالة من الإنكماش والركود الإقتصادي. كما عرف معدل النمو الإقتصادي إنخفاضا سنتي 1986 و1987 إلى نسبة 01% بعدما كان 3.5% سنة 1985، وإنخفض مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4%، وانخفاض الاستثمار إلى 04.2% وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6%، وهبوط الواردات بنسبة16.4% بسبب عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية. كما تقلص عدد مناصب الشغل الجديدة من122 ألف إلى74 ألف منصبا أي بنسبة40%.[1]

وارتفعت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7% سنة 1991، في الوقت الذي كانت إيرادات الجزائر قبل 1986 تقدر بـ: 2 مليار دولار، كما أدى إرتفاع حجم الدين العمومي وتفاقم في المديونية الخارجية مما أدى إلى إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995.[2]

يرجع السبب في التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط على إقتصاديات الدول الريعية أو النفطية إلى كون الدولار الأمريكي هو عملة المبادلات البترولية، فإرتفاع قيمته يعود بالإيجاب على العوائد المالية التي تحققها الدول النفطية، والعكس في حالة انخفاضه فقد يكبدها خسائر مالية تمثل الفرق في القوة الشرائية لمداخليها، فكلما ارتفع سعربرميل النفط انخفض الدولار والعكس صحيح،[3] أما في حالة إنخفاض الدولار وإرتفاع أسعار النفط تحقق الدول النفطية مداخيل مهمة لكنها تفتقد للقوة الشرائية أمام العملات الأخرى. لكن لا يمكننا التسليم مطلقا بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار فقد تحدث استثناءات يتوافق فيها

1- **بن زاردي،" ما الذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر ؟"**، (ترجمة : بلحسن علي)، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،العدد1،جامعة سطيف ، 2002،ص ص200،196.

2- **نفس المرجع**، ص 200.

3 – عية عبد الرحمان،مداخلة بعنون:" **دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية**" ، الملتقى العلمي العاشر :الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، جامعة لبنان، ديسمبر 2009،ص 14.

انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، كما أن ارتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط، مثلا في سنة 1985 قررت الدول الصناعية إجراء تخفيض على الدولار الأمريكي للخروج من حالة الركود الاقتصادي فانخفضت العائدات النفطية للدول الريعية لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 1986 بعد أن بلغ سعر البرميل أقل من 13 دولار، كما أنه قد يحدث توافق بين ارتفاع سعر صرف الدولار و ارتفاع في أسعار النفط و قد حدث ذلك سنة 2001 عندما سجل الدولار الأمريكي أعلى مستوى له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى خاصة أمام الاورو، حيث أن ذلك لم يمنع من ارتفاع أسعار النفط بعد أحداث 2001/09/11 نتيجة المضاربة و الخوف من انقطاع الإمداد النفطي بالرغم من أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة لكن الدولار و النفط سجلا ارتفاعا مشتركا. [1] والمنحنى البياني التالي يوضح إرتفاع أسعر النفط خلال بداية الالفية الثالثة بسبب بعض عوامل سياسية وأمنية عرفها العالم (حرب العراق 2003).

منحنى بياني رقم: (03) يوضح سعر النفط من سنة 2002 إلى سنة 2014

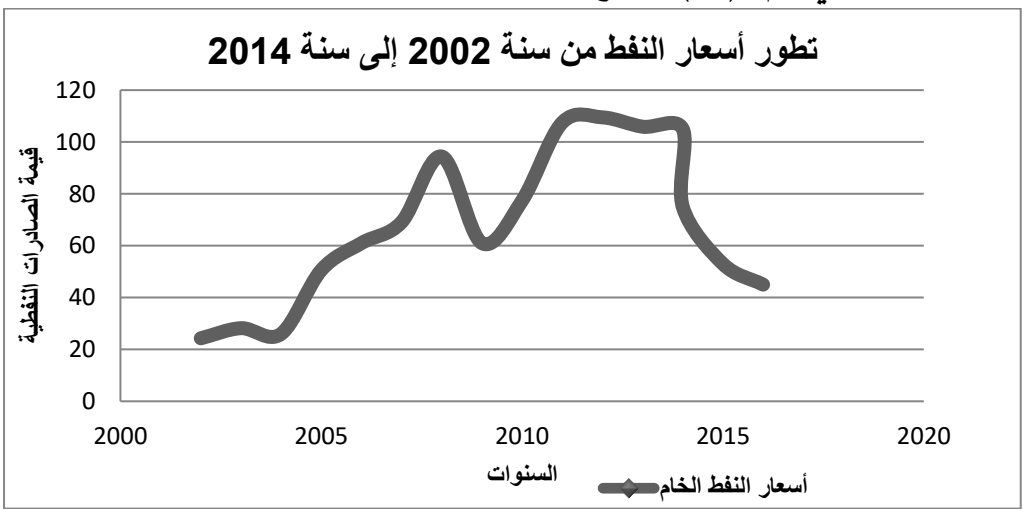

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للاعلام والاحصائيات.

يوضح هذا المنحنى تطور أسعار النفط في مطلع الألفية الثالثة والارتفاع المذهل الذي عرفه بعد سنة 2011، حيث أن هذا الإرتفاع المذهل لاسعار النفط مع بدايات القرن 21 كان له الاثر الايجابي على الجزائر بل الدول المنتجة للنفط ككل وذلك بسبب الوفرات المالية الناتجة عن إرتفاع عوائد هذا المورد على الخزينة العمومية خاصة وأنه يحتل حصة الاسد في حجم الصادرات الخارجية.

[1] – سمية موري، **مرجع سابق**.ص ص (177-178).

المبحث الثاني: واقع السياسات الإجتماعية قبل أزمة 2014.

تمثل عوائد الريع النفطي أو الجباية البترولية متغير أساسي في رسم مسار التنمية في الجزائر، لكن خضوع هذا المتغير للإهتزازت السعرية للنفط أي الانفجار السعري للنفط الذي قد يؤدي إلى فقاعة مالية أو طفرة مالية[1] نتيجة تزايد العوائد النفطية، أو تدهور الأسعار التي توقع آثار سلبية قد تتمخض عنها أزمة شاملة.

ففي الحالة الأولى، فإن حدوث فقاعة مالية يساعد حكومة الدولة الريعية في انتهاج سياستين أساسيتين في: [2]

✓ **السياسة الاستخراجية:** من خلال سيطرتها الكلية على مصادر النفط وعائداتها المالية.

✓ **السياسة التوزيعية:** من خلال تحكمها في توزيع عائدات هذه الثروة على الأفراد و كذا المشاريع ،دون مراعاة المنطق الإقتصادي في ذلك الذي يأخذ بعين الإعتبار مؤشرات الربح و مردودية الإنتاج، ذلك أن الهدف الأساسي لسياسة الدولة هو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي و تعزيز المشروعية السياسية.

ففي الجزائر استغلت الحكومة الوفرة المالية الناتجة عن تحسن في أسعار النفط خاصة منذ مطلع القرن الحالي وعملت على دفع عجلة التنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني لتحقيق الرفاه للمجتمع وهذا من خلال عدة برامج للتنمية والإنعاش الإقتصادي أهمها: [3]

* برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004: رصد له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، منها 107.2 مليار دينار جزائري لقطاع التشغيل والحماية الإجتماعية والتنمية البشرية.

---

[1] – فقاعة مالية أو طفرة مالية حجم الوفرة المالية المكتسبة من طرف الدول الريعية بسبب ارتفاع أسعر النفط الذي ينعكس على العوائد النفطية.

[2]– مسعود البلي، **واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير: تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2009–2010، ص 40.

[3]– كريم بودخدخ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**". مذكرة ماجستير: تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2009–2010،ص ص (194–204).

* البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005– 2009: رصد له مبلغ 2207 مليار دينار جزائري خصص منها 1908 مليار دينار لتحسين ظروف المعيشة أي بنسبة 86%.

* برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010– 2014: رصد له مبلغ 21214 مليار دينار جزائري خصص منها 9903 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان أي بنسبة 45%.

وقد خصصت الحكومة الجزائرية من خلال هذه البرامج أغلفة مالية معتبرة من أجل تجسيد البرامج وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين وهذا بإنتهاج سياسة إجتماعية تضمنتها هذه البرامج، فالمخصصات المالية المرصودة لهذه البرامج بصفة عامة تبرز رغبة الحكومة في رفع معدلات النمو وتحقيق تنمية شاملة، ولعل تركيز الحكومة أساسا على مؤشرات التنمية البشرية بإعتبارها أساس لتحقيق التنمية في الجوانب الأخرى جعلها تولي أهمية خاصة للحاجيات الاجتماعية المتزايدة المتمثلة في الطلب على السكن، والتعليم، والصحة، والشغل والضمان الاجتماعي إلى جانب الاهتمام بالفئات المحرومة والمعوزة.

المطلب الأول: سياسيات إجتماعية تضمن كرامة المواطنين

إن سياسات الحماية الاجتماعية متعددة ومتنوعة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى سياستين هم: سياسة محاربة البطالة و سياسة الدعم الحكومي.

1– سياسية التشغيل ومحاربة البطالة

عرفت معدلات البطالة في الجزائر نسبا مرتفعة خلال وقت مضى، بعد تعرض الجزائر إلى صدمة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال الثمانينات (الازمة البترولية لسنة 1986) وثاثيراتها السلبية على المجتمع في التسعينيات من القرن الماضي، حيث عرفت نسبة البطالة مستويات مرتفعة وصلت الى30% سنة 1999، ولم تسجل هذه النسبة أي تحسن إلا بعد مطلع الالفينات من خلال عدة برامج وسياسات سطرتها الحكومة لمعالجة الازمة. [1]

[1] صفية بوزار، **"فعالية انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)**." مجمع مداخلات الملتقى الدولي: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ،8–9 ديسمبر 2014، ص561.

تتمثل أهم الهياكل والتدابير المسطرة من طرف الحكومة لمواجهة هذا المشكل في الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم: (01) يوضح أهم آليات محافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

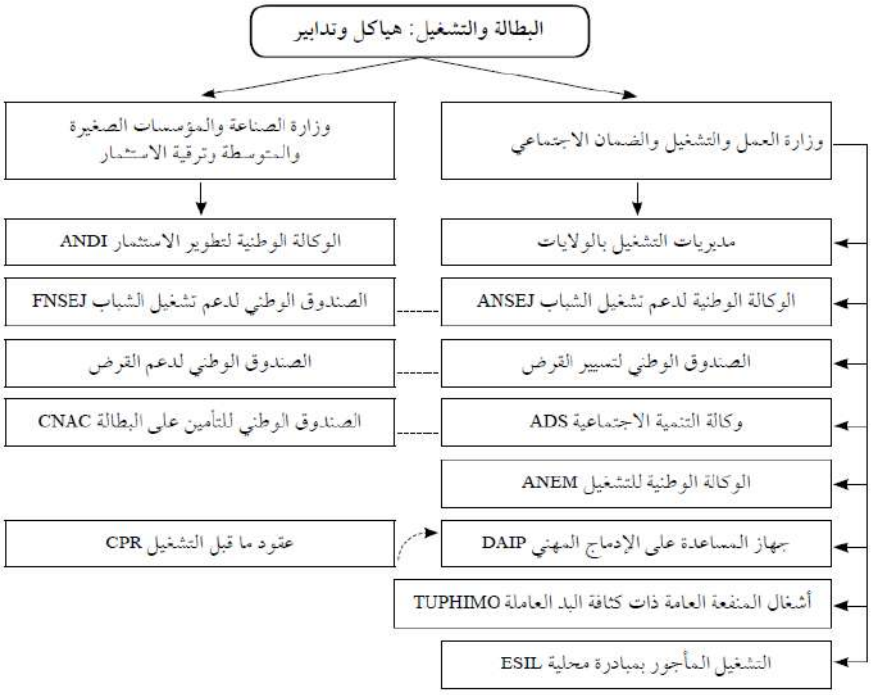

المصدر: صفية بوزار، **المرجع السابق**، ص561

كما سطرت الحكومة من خلال برامجها الإقتصادية المذكورة سابقا إبتداءً من 2001 الى غاية اليوم عدة صيغ في إطار سياسة التشغيل من أجل خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة تحت شعار "خلق مليوني منصب شغل" وتتمثل أهم هذه الصيغ فيمايلي: [1]

- **برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE** أو فيما بعد **برنامج منحة إدماج حاملي الشهادات:** من الصيغ المعتمدة من طرف الحكومة لدعم الشغل المأجور.
- **جهاز الإدماج المهني DAIP:** إستحدث هذا البرنامج سنة 2008 من أجل تدارك النقائص التي عرفها برنامج عقود ما قبل التشغيل وبرنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية الذي أستحدث في التسعينيات من القرن الماضي،

[1] رابح قميحة، **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2001-2012**، مذكرة ماجستير: تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة تيزي وزو2013-2014،ص ص155،154.

إذ عمل على إمتصاص البطالة رغم قصر مدة العمل في إطاره (سنة واحدة) وضعف الأجر.

منحنى بياني رقم: (04) يوضح تطورات مناصب العمل في إطار جهاز الإدماج المهني

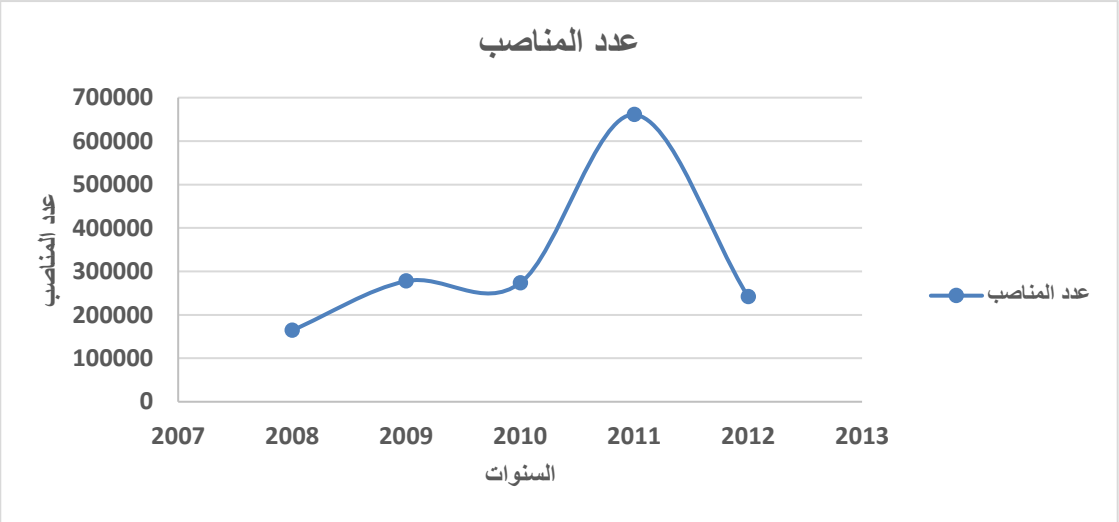

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

إن حجم المخصصات المالية المرصودة لسياسات التشغيل عرفت إنتقال نوعي من 03 ملايير دينار سنة 2004 إلى 42 مليار دينار سنة 2008، وهذا بعد إستحداث برنامج جهاز الإدماج المهني الذي حسن في مدة العقد المبرم ومستوى الأجر. وفي سنة 2011* رصد لهذه السياسات مبلغ 75 مليار دينار.[1]

بالإضافة إلى هذه الصيغ عمدت الحكومة على فتح مناصب عمل في القطاع العام بشكل ملفت وهو ما ساعد في تحقيق إستقرار إجتماعي لفئة كبيرة من خرجي الجامعات و المعاهد التكوينية.

إن هذه البرامج والمناصب المفتوحة للعمل من أجل إمتصاص البطالة جاءت نتيجة لارتفاع عوائد النفط من جهة وتزامنا مع الوضع الامني المتردي الذي عرفته بعض دول الجوار، لكن هذه المناصب هي مناصب عمل مؤقتة وليست دائمة وهو ما يجعل من هذه السياسات سياسات مؤقتة أكثر منها علاج

* شكل الربيع العربي سنة 2011 وتصاعد موجة احتجاجات دافعا للحكومة للعمل على الحفاظ على الامن والاستقرار من خلال تلبية بعض المطالب وأهمها الشغل.

[1] رابح قميحة، **مرجع سابق**. ص156.

نهائي لمشكلة البطالة، ويبرز دور هذه السياسات في صنع الفارق في نسبة البطالة المبين في الجدول التالي:

جدول رقم:(01) يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر بين (2000-2014)[1]

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة	%30	%26	%20	%17	%15	%12	%10.5	%10	%10.6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

كما هو مبين في الجدول أعلاه أن نسبة البطالة في الجزائر عرفت إنخفاض واضح سنة 2014 مقارنة بما كانت عليه خلال سنة 2000 و يتضح هذا الانخفاض في المنحنى البياني التالي:

منحنى بياني رقم: (05) يوضح معدلات البطالة في الجزائر بين (2000-2016)

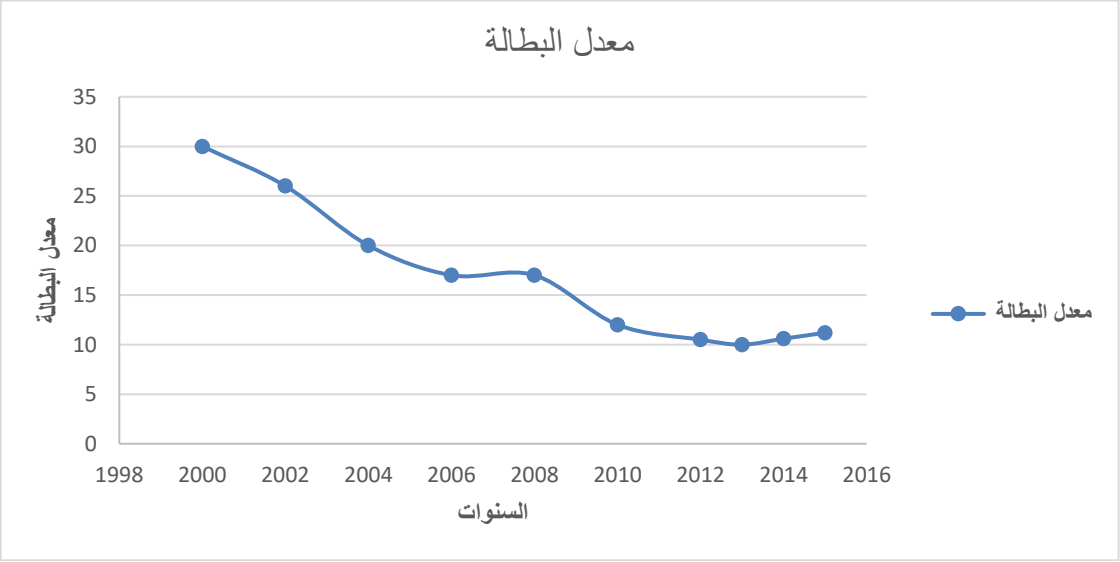

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال المنحنى البياني التراجع الكبير في نسبة البطالة بعد توفر مناصب عمل في مختلف الصيغ وهذا تزامنا مع الوفرة المالية.

[1] – صفية بوزار، **مرجع سابق**، ص 557.

2- سياسة الدعم الحكومي:

الدعم الحكومي هو إمدادات مادية تقدّم من الحكومة لتخفيض أسعار السلع إما لصالح صناعة وإما لصالح المواطن، ومن أهم السلع المدعومة كالدقيق، السكر، الحليب، الكهرباء والمحروقات إلى جانب دعم السكن.[1]

2-1 دعم الأسعار: إن سياسيات الدعم على السلع تستفيد منها كل الشرائح الاجتماعية ميسورة كانت أو فئات محرومة وبنسب متفاوتة وفقا لطبيعة المنظومة التي تتبناها الدولة المعنية بالدعم أو الرعاية الإجتماعية ككل،[2] ففي الدول العربية يشكل الدعم حوالي 5,7% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تفوق بكثير معدل الدعم الموجود في بقية الدول النامية والذي يبلغ نحو1,3%.

ما في المجال الصناعي فالهدف من الدعم هو تنمية الصناعة أو جعلها ذات تنافسية أعلى في الأسواق العالمية، ومن أشكال دعم الصناعات، الإعفاء من الضرائب، منح تخفيضات على أسعار المواد الخام، تقديم محفزات مادية للمستهلك لشراء منتوجات الصناعة وغيرها.

إن عمل الحكومات على دعم أسعار بعض السلع ينجر عنه تحملها لجزء من أسعار استيراد أو إنتاج تلك السلع. مثال على ذلك دعم الحكومة للسلع الأساسية كالسكر والأرز والكهرباء والماء فيكون مقدار الدعم الحكومي في حالة دعم الماء والكهرباء مثلاً هو حاصل الفرق بين التكلفة الحقيقية لإنتاج وتوزيع المياه والكهرباء التي يستهلكها الفرد وبين المبلغ الفعلي الذي يدفعه الفرد مقابل ما يستخدمه.

2-2 دعم السكن: يعتبر السكن أحد الحاجيات الأساسية للأفراد المجتمع فهو يعكس الإطار العام للحياة الاقتصادية والإجتماعية للمجتمعات، ويمثل موضوع السكن في الجزائر مشكل من أعقد المشاكل التي تعمل الحكومة منذ عقود من خلال إنتهاج سياسة إسكانية تقلص من حدة الأزمة من جهة، وتمكن الفئات

---

[1] – سمية موري، **مرجع سابق**، ص ص 177، 178.

[2] - جون ديكسون، روبرت شيريل، **مرجع سابق**.

الاجتماعية ذات الدخل المحدود من الحصول على سكن لائق بتكلفة معقولة، وتتمثل السياسة الإسكانية في الوسائل والآليات والأدوات التي تضعها الحكومة للتنظيم والتحكم في قطاع السكن. [1]

ففي بداية الألفية الثالثة استعادت الجزائر إستقرارها الأمني والسياسي وتزامن هذا مع الوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع عوائد النفط، إذ عرف قطاع السكن إنتعاشا بارزا من خلال البرامج الاقتصادية المسطرة من طرف الحكومة وما رصد له من الأغلفة المالية، حيث كان نصيب قطاع السكن في برنامج الإنعاش الاقتصادي 210,5 مليار دينار جزائري وارتفع في البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى 2202,7 مليار دينار جزائري ورفعت الحكومة شعار **'تسليم مليون سكن جديد**"، أما في برنامج توطيد النمو الاقتصادي فرصد له مبلغ 3700 مليار دينار جزائري،[2] والسياسات الإسكانية المنتهجة من خلال هذه البرامج ترجمت في عدة صيغ هي: [3]

2-2-1- السكن العمومي الإيجاري: السكن العمومي الإيجاري هو السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة و/أو لا تتوفر على أدنى شروط النظافة.

2-2-2-السكن الاجتماعي: هو سكن ممول من طرف الدولة موجه للفئات الاجتماعية المحرومة أو الذين يقل دخلهم الشهري عن 12000 دينار جزائري ولا يزيد عن 24000 دينار جزائري، في هذا الإطار تم إنجاز 120000 مسكن ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي، وارتفع إلى 500000 وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 خاصة بعد إقرار الحكومة ضرورة القضاء

---

[1] - محمد عمران، **سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن**، أطروحة دكتوراه: تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص65.

[2] - فرج شعبان، مداخلة بعنوان:" **محاولة تخفيف أزمة السكن في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014**".الملتقى الدولي، أزمة قطاع السكن في الدول العربية جامعة المدية،10/09 ماي 2012.

[3] -دليل وزارة التضامن و الاسرة وقضايا المرأة، ديسمبر2015، ص ص (10-14).

على السكن الهش وذلك بتخصيص 70000وحدة سكنية من سكنات هذه الصيغة للقضاء التدريجي على السكن الهش.

2-2-3-السكن الاجتماعي التساهمي: هو سكن موجه للفئات ذات الدخل المتوسط، ويقوم على مساهمة مشتركة بين الشخص المستفيد و إعانة الدولة غير المعوضة والتي تمنح عن طريق الصندوق الوطني للسكن وتقدر هذه الإعانة بـ: 700000 دينار جزائري للفرد وفقا لما أقره برنامج دعم النمو 2004-2009، بعدما كانت 500000 دينار جزائري، حيث عملت الحكومة على إشراك المؤسسات المالية أكثر والرفع من مساهمة الحكومة في تطوير صيغة عرض المساكن، ورصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة، وبلغت حصيلة المساكن المنجزة خلال البرنامج المذكور أعلاه إلى 370985 مسكن تساهمي، وفي برنامج توطيد النمو إرتفعت إلى 500000 مسكن.

2-2-4-سكنات البيع بالإيجار: البيع بالإيجار صيغة تسمح بالحصول على المسكن بعد إقرار شرائه بملكية تامة بعد انقضاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب. موجهة لأصحاب الدخل المتوسط مثال على ذلك برنامج عدل.

2-2-5-السكن الريفي: يندرج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية والهدف منه هو ترقية المحيط الريفي والتقليل من النزوح الريفي والسكن الريفي هو كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي، وتقدر الإعانة بـ:700000 دينار جزائري بعدما كانت 500000 دينار جزائري، تم منح خلال برنامج 2004-2009 ما يقارب 428035 إعانة لترتفع في البرنامج الموالي إلى 770000 إعانة.

2-2-6-السكن الترقوي المدعم: هوسكن جديد ينجزه متعهد بالترقية العقارية، موجه للطالبين المؤهلين، للحصول على المساعدة المباشرة التي تمنح من طرف الدولة، يستفيد منه أصحاب الدخول التي تتراوح بين 24000 و108000 دينار جزائري لا تقدم فيه إعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن بل تمنح تخفيضات في قيمة قطعة الأرض ويتم تمويلها عن طريق مساهمات بنكية.

2-2-7-السكن الترقوي العمومي: هو مشروع عقاري ذو صالح عام ويستفيد من إعانة، يستفيد منه أصحاب الدخول فوق108000 دينار جزائري.

ساهمت هذه الصيغ بشكل ملفت في التقليل من حدة أزمة السكن في الجزائر وعكست إنشغال الحكومة لصد احد أكبرالتحديات المعرقلة لسيرورة عجلة التنمية، وشكلت الوفرة المالية للخزينة العومية في مطلع القرن الواحد والعشرون إثر الطفرة البترولية الباهرة، سندا للحكومة في المضمي بخطوات كبيرة في إنجاز مساكن بمختلفت الصيغ ساهمت في التقليل من أزمة السكن من جهة، ودافعا للرفع من مبالغ الدعم في بعض الصيغ كإعانة السكن الريفي والسكن التساهمي...، اوالعزم على مواصلة صيغ جديدة للإستفادة من السكن المدعوم من طرف الدولة كصيغة سكنات عدل02 مثلا من جهة أخرى، ويمثل إعلان الوازرة الوصية على برنامج إضافي للسكن سنة 2013 بهدف إنجاز 575350 مسكن مثالا لذلك إذ قسمت مساكن البرنامج الإضافي على النحو التالي: [1]

* 73000 سكن ترقوي إيجار.
* 119500 سكن ريفي
* 1000 سكن ترقوي مدعم
* 230000 سكن بيع بالإيجار.

المطلب الثاني: سياسات اجتماعية بهدف تحسين المعيشة

تتعدد السياسات الاجتماعية للحكومة الجزائرية في مجال الرعاية الإجتماعية للمواطنين، وتتمثل الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية أهم هذه السياسات في هذا المجال التي أفردنا لها هذا المطلب.

1- الرعاية الصحية:

إن توفير الخدمات الصحية ولإستفادة المواطنين منها مهم جدا لرفاهية العيش للأفراد والمجتمعات، وله أثر مباشر على إنتاجيتهم وأدائهم الاقتصادي، إذ يعتقد الكثيرون أن الصحة هي مسألة شخصية دون أن يعوا أن التقدم في الصحة يؤمن

[1] - جمال الدين بوخاري، **إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر(2001-2015) دراسة حالة بلدية متليلي الشعانبة**،مذكرة ماستر: تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة،2014-2015، ص 32.

الربح الاقتصادي الحقيقي في البلدان ذات الدخل المنخفض،بينما في البلدان ذات الدخل المرتفع يأتي نحو 95 % من التمويل الخاص بالصحة من نفقات فردية، فالدعم العام للخدمات الصحية يضمن الصحة الجيدة وينعكس على إنتاجية العمال إذ تقلل عدد أيام التعطيل بسبب المرض، و عند الأطفال تخفض معدلات سوء التغذية المؤثرة على ذكاء ووزن الجسم وهو ما قد يُفعّل الاستثمار التعليمي. [1]

يعتبر ضمان الرعاية الصحية من طرف الحكومة وسيلة فعّالة لمنع انتشار انتقال الأمراض المعدية مثل الملاريا والإيدز والسل والكوليرا وشلل الأطفال...، فالرعاية الصحية المقدمة في هذا الإطار تتمثل في الرعاية في حالة الطوارئ، والرعاية العلاجية الأساسية بما فيها العمليات الجراحية، وصحة الأمومة والإنجاب، والخدمات الوقائية وترويج الصحة، التربية الصحية، التحكم في نقل الجراثيم، التطعيم والتلقيح.[2]

إن ضمان الدول النامية تحقيق الرعاية الصحية مرتبط بشكل أساسي بالموازنة العامة للدولة، أو ما يسمى بالإنفاق العام على الرعاية الصحية إذ يمثل الإنفاق العام على الصحة جميع مصاريف الخدمات المقدمة في المستشفيات والمرافق الصحية العمومية ومصاريف التأمين العام على الصحة.[3]

في الجزائر سعت الحكومة ومنذ الاستقلال ولغاية اليوم إلى تطوير وتحسين منظومتها الصحية، بهدف تحسين المستوى الصحي للأفراد وذلك من خلال بناء وتشييد المؤسسات الصحية، وتطوير الدراسات الطبية، وإنشاء هياكل تدعيم نشاط وزارة الصحة، إذ تنص المادة 66 من الدستور الجزائري على أن« **الرّعاية الصحية حقّ للمواطن، تتكفّل الدّولة بالوقاية من الأمراض الوبائيّة والمعدية**

---

[1] - إيزابيل أوتيز، **مرجع سابق**. ص 42.

[2] - نفس المرجع. نفس الصفحة.

[3] - أسماء دريسي، "تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال (2004-2013)"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 06، 2015، ص142.

ومكافحتها، تسهر الدولة على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين».[1]

وتعتبر وزارة الصحة المسؤول الأول عن تقديم الرعاية الصحية، وتوفير الدواء، والعمل على رفع المستوى الصحي للمواطنين خاصة بعد إقرار الحكومة في جانفي 1974 مجانية العلاج في هياكل الصحة العمومية مما سمح بتعميم الحصول على الخدمات الصحية وهو ما ساعد على تحسين الوضع الصحي للمواطنين من تراجع لنسبة الوفيات والتقليل من إنتشار بعض الأمراض المعدية وغيرها، فحسب إحصائيات لسنة 2012 أنفقت الجزائر 2034.4 دولار للفرد في إطار الرعاية الصحية وهو ضعف ما أنفقته المغرب 63.7 دولار للفرد على قطاع الصحة مقابل رعاية صحية جيدة ونفس الأمر ينطبق على تونس التي حققت 175.3 دولار للفرد من أجل تقديم رعاية صحية جيدة لأبنائها.[2]

إن انتهاج الحكومة الجزائرية سياسة عمومية الصحة ومجانيتها إستدعى ضرورة الإنتشار الواسع لهيكالها ومؤسساتها لكن هذا لا ينفي وجود بعض المؤسسات الخاصة والجدول المبين أدنا يوضح عدد مؤسسات الصحة في الجزائر إلى غاية 2011.

جدول رقم: (02) يوضح عدد مؤسسات الصحة العمومية في الجزائر إلى غاية 2011

القطاع	المستشفيات	المؤسسات الصحية المتخصصة	العيادات الطبية
عام	244	31	504
خاص	00	00	221
المجموع	244	31	725

المصدر : أسماء إدريسي، المرجع السابق، ص149

نلاحظ من خلال الجدول سيطرة القطاع العام على المؤسسات الصحية في الجزائر حيث يبلغ عدد المستشفيات 224 مستشفى، و39 مؤسسة صحية متخصصة، بينما توجد 725 عيادة طبية موزعة بين القطاعين العام والخاص،

[1]- القانون رقم 16-01 المؤرخ في: 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ: 07 مارس 2016.

[2] - أسماء دريسي، **مرجع سابق**، ص148.

فالقطاع الخاص يساهم بنسبة 06% في حين يساهم القطاع العام بنسبة 94% في تقديم الخدمات الصحية.

هذا العدد الهائل للمؤسسات الصحية العمومية يستدعي الوقوف عند مكانة هذا القطاع في ميزانية الدولة كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم: (03) يوضح المخصصات المالية لقطاع الصحة في الميزانية العامة للدولة بين (2004- 2013) بالمليار دج.

السنة	الميزانية العامة للدولة	الميزانية العامة لقطاع الصحة	النسبة %
2004	1860030	70221.6	%04
2005	2105080	66333.9	%03
2006	2543350	101780.8	%04
2007	3194900	132434.9	%04
2008	4188400	661809.5	%04
2009	4199700	222649.8	%05
2010	4737844	715410.8	%15
2011	6019360	640322.5	%11
2012	6437616	849245.3	%13
2013	6879816.7	376175	%05

المصدر : أسماء إدريسي، المرجع السابق، ص151

أهم ما يلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على الرعاية الصحية في الجزائر تمثل جزء بسيطا جدا بالنسبة للميزانية العامة للدولة أي تقريبا 03% إلى 04% خلال كل السنوات ماعدا سنوات 2010،2011،2012 سنوات الوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع أسعر النفط، حيث نلاحظ زيادة في الأغلفة المالية المخصصة لهذا القطاع مقارنة بالسنوات السابقة، إذ استفاد القطاع من غلاف مالي قدر بـ: 619 مليار دينار جزائري خصصت لانجاز 172 مستشفى و377 عيادة متعددة الخدمات و100 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة. [1]

[1]) بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم 2010/05/24، https://www.ennaharonline.com تاريخ الاطلاع 2017/02/28، 14:00.

كما تبرز مجهودات الحكومة في هذا الإطار في عملها على مضاعفة عدد المراكز الطبية في ولايات الجنوب، حيث خصصت 100 مليار دينار لإنجاز نحو 300 عيادة متخصصة و250 هيكل صحي، وتخصيص 21 مليار دينار للتكفل بالمصابين بالسرطان خلال سنة 2012، وأقرت وزارة الصحة تخصيص 23.4 مليار دولار لمشاريع الرعاية الصحية حتى سنة 2025. [1]

2- الضمان الاجتماعي:

الضمان الاجتماعي هو وسيلة تهدف للمحافظة على مستويات معيشية أو تمنع انحدارها إلى مستويات متدنية جداً حفاظاً على كرامة الأفراد، من خلال تقديم العون لمن هم في حالة عوز دائمة أو عارضة، والضمان الاجتماعي ينقسم إلى قسمين:

الأول: ويسمى التأمينات الاجتماعية، ويقوم على المساهمات والاشتراكات لتلقي المنافع، وهذا يشمل مثلاً: تأمينات الشيخوخة، والعجز والوفاة وإصابات العمل، والأمومة، والبطالة، والتأمين الصحي و يعتبر نظام التأمينات الاجتماعية أحد أعمدة السياسة الاجتماعية المنتهجة من قبل الدولة، وهو يعكس درجة الاهتمام الذي توليه للأفراد المجتمع كونها تشمل كافة جوانب حياة الفرد.

الثاني: ويسمى المساعدات (المعونات) الاجتماعية، وتكون نقدية أو عينية وتقدم بناءً على مستوى الحاجة أو العوز، وغالباً ما تمول من الضرائب، ولا تكون بحاجة إلى إشتراكات أو مساهمات مسبقة من أجل تقديمها. [2]

فبالنسبة للتأمينات الاجتماعية فهي تعتبر من أهم الأطر التي تعالج الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان طوال حياته أوأفراد أسرته بعد وفاته، وتعرف التأمينات الاجتماعية على أنها:« كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار المرض أو

[1]) أسماء دريسي، **مرجع سابق**، ص148.

[2] – مكتب العمل الدولي، **الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة العدالة**، جنيف 2011، www.ilo.org، 2017/04/20، 20:30.

حوادث العمل، العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة، أوفي حال وصولهم سن الشيخوخة».[1]

كما يعرف على أنه:« ركيزة مهمة في عملية بناء المجتمع المهني، وعنصراً أساسيا بالنسبة للحياة العملية لأفراد المجتمع، سواء كعمال في القطاع العام أو خارجه، على إعتبار أنه يعطي العمال العديد من المزايا كالتعويضات على النفقات المصروفة على المرض والحوادث المهنية وغيرها من الاخطار الغير متوقعة (كالفيضانات، الزلازل...)، وهذا في مقابل دفع مبلغ تأمين صغير من طرف كل مؤمن، إضافة إلى هذا يتيح نظام التأمينات الإجتماعية للدولة التكفل بمتطلبات الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع بتكاليف جد قليلة».[2] فتأمين الإجتماعي شكل من أشكال التأمين الحكومي ينظمه قانون الضمان الاجتماعي للدولة، وهو إلزامي لأصحاب الأعمال والعمال وفق نسب وقواعد محددة ، يخضع التأمين الاجتماعي في تنظيمه لقانون خاص به تضعه الدولة وتنظم أحكامه وتحدد الأطراف المشتركة فيه (العامل وصاحب العمل والدولة)، وتوضح حقوق والتزامات كل طرف من أطرافه، إذ يكون العامل ملزم بالاشتراك فيه وهو الوحيد الذي يستفيد منه، وصاحب العمل ملزم أيضا بالاشتراك فيه بدفع اشتراكات دورية دون مقابل يحصل عليه، كما تلتزم الدولة فيه بدفع اشتراكات دورية أو تعمل على سد العجز عند حصوله، أو بالأمرين معها دون مقابل تحصل عليه. [3]

إذن التأمين الاجتماعي يضم ثلاثة عناصر وفق بلانشارد (*Blanchard*) هي: [4]

- عنصر الإلزام(الإجبارية في التأمين).

---

[1] – محمد زيدان ومحمد يعقوبي، "**فعالية الموارد التمويلية لمؤسسات التأمين الإجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الإجتماعي**". مداخلة بالملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول، جامعة الشلف،03-04 ديسمبر 2012.

[2] – نعيمة زيرمي، **الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول، جامعة الشلف،03-04 ديسمبر 2012.

[3] – نعيمة زيرمي، **مرجع سابق**.

[4] – محمد زيدان ومحمد يعقوبي ، **مرجع سابق**.

- تحمل الحكومة لجزء من تكاليف التأمين.
- قيام الحكومة بدور المؤمن (هيئة التأمين).

ويتجسد مفهوم التأمين الاجتماعي في ثلاث أبعاد إرتكازية: [1]

✓ **البعد القانوني:** الإطار التشريعي والقانوني المنظم لسير نظم وقوانين الضمان الاجتماعي.

✓ **البعد الاقتصادي:** وما له من أثر، وذلك لكونه يرتكز على الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال ومداخيل التجار.

✓ **البعد الاجتماعي:** وهو القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي من قبل الدولة.

ففي الجزائر تتجسد سياسة التأمينات الإجتماعية في خدمات التأمين الاجتماعي والصحي المقدمة للمواطنين وسبل حمايتهم من المخاطر التي قد تحل بهم تماشيا مع الحاجيات الملحة للحماية والمعبر عنها من طرف العمال من جهة وكذا جميع فئات المجتمع الناشطة في جميع المستويات من جهة أخرى، وتتمثل هياكل التأمين الاجتماعي في الجزائر في:

* الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية العمال الأجراء (CNAS) .
* الصندوق الوطني للتقاعد (CNR).
* الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).
* الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
* الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CACOBATH).

إذ تسعى هذه الهياكل المكونة لنظام التأمينات الاجتماعية الجزائري إلى توفير أكبر قدر ممكن من التغطية الاجتماعية للأفراد والمشتركين فيها، حيث تختص كل هيئة بالتكفل بفئة معينة، وعدد محدد من الأخطار، وفقا لمعايير تسييرية منصوص عليها في القانون، وتتمثل أهم الأخطار المغطاة من قبل هذه الهياكل في: التأمين على المرض، التأمين على الأمومة، التأمين على العجز، التأمين على الوفاة، التأمين على الشيخوخة والتأمين على البطالة.

---

[1] – **المرجع السابق.**

ترتكز هياكل الضمان الاجتماعي في تمويلها لتقديم الأدأت التعويضية وللوفاء بإلتزاماتها على مصدرين رئيسيين هما: [1]

2-1 اقتطاعات التأمينات الاجتماعية:

تعد اقتطاعات التأمين أهم وأكبر مصدر للأموال بالنسبة لمؤسسات الضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، فمعدل الاقتطاع بالنسبة للعمال الأجراء هو 34.5 % من الأجر الخاضع للاقتطاعات المحدد قانونا.

أما بالنسبة للعمال الغير أجراء، فإن معدل الاقتطاع الإجمالي هو15 % محسوب على أساس الدخل الغير الخاضع للضريبة، أو على أساس رقم الأعمال وفي بعض الحالات على أساس الحد الأدنى للأجر السنوي(SNMG) ، وتقسم هذه النسبة مناصفة بين التأمينات الاجتماعية والتقاعد.

وبالنسبة للفئات الخاصة غير النشيطة، فإن معدل الاقتطاع الذي هو على عاتق ميزانية الدولة يتراوح بين0.5% و7 % من الحد الأدنى للأجر المضمون.

والجدول المبين أدناه يوضح مثال على إقتطاع التأمين الاجتماعي للعمال الأجراء موضحا نسبة الاقتطاع في كل حالة.

جدول رقم: (04) معدل إقتطاع التأمين للعمال الأجراء

الفروع	أرباب العمل	العمال	الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الإجتماعية	%12.5	%1.5	-	%14
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	-	-	%1.25
التقاعد	%10	%6.75	%0.5	%17.25
التقاعد المبكر	%0.25	%0.25	-	%0.5
التأمين على البطالة	%01	%0.5	-	%1.5
المجموع	%25	%9	%0.5	%34.5

المصدر : محمد زيدان ومحمد يعقوبي، المرجع السابق.

[1] –محمد زيدان ومحمد يعقوبي، **مرجع سابق**.

2-2 تدخل ميزانية الدولة:

يبرز تدخل ميزانية الدولة في تمويل الضمان الاجتماعي من خلال صرف الإعانات والمنح العائلية، إضافة إلى النفقات الموجهة لخدمة التضامن الوطني بالنسبة للمتقاعدين الذين يتقاضون منح تقاعد منخفضة، وفي سنة 2006 تم إنشاء الصندوق الوطني لأموال التقاعد، والذي يمول أساسا عن طريق توجيه 2% من الجباية البترولية، حيث مثل هذا إصلاحا عميقا موجه للمساهمة في تأمين نظام التقاعد للأجيال المستقبلية، وفي سنة2010 أقر قانون المالية إنشاء صندوق وطني للضمان الاجتماعي، يمول جزء منه من خلال رسم على التبغ، ورسم على السفن والبواخر الموجهة للسياحة والمتعة، بالإضافة إلى اقتطاع نسبة 5% من الفوائد الصافية لمستوردي الدواء.

بالإضافة إلى الاقتطاعات والمساعدات الحكومية، توجد بعض مصادر التمويل لنظام الضمان الاجتماعي نذكر منها:عوائد صناديق الاستثمار، المساهمات والحقوق المقدمة من طرف العمال الموجهة إلى خدمة التأمين على البطالة والتقاعد المبكر، الزيادات والقيم المالية لمخالفات التأخرات وبعض العقوبات الأخرى،...الخ.

تتلخص جهود الدولة في مجال الضمان الاجتماعي في برنامج إصلاحي طموح خلال العشرية الاخيرة في بعض النقاط التالية: [1]

- تحسين نوعية الأداء عبر تطوير الهياكل الجوارية ونظام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية الذي امتد إلى العلاج الصحي عن طريق جهاز التعاقد مع الطبيب المعالج، وتطوير النشاطات الصحية أهمها :المراكز الجهوية للتصوير الطبي الإشعاعي والعيادات المتخصصة.
- لعصرنه القطاع تم إدراج البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا "الشفاء " التي تم تعميمها على مستوى كل التراب الوطني، وتعود فكرة استحداثها إلى أوت 2005 ودخلت البطاقات الأولى في الخدمة في شهر أفريل 2007 ومست العملية

[1] – نعيمة زيرمي، **مرجع سابق**.

في شطرها الأول بولايات تجريبية وهي ولاية عنابة، بومرداس، المدية وأم البواقي قبل أن يتم تعميمها على المستوى الوطني في مرحلة ثانية لتشمل كل الولايات.

- توسيع الاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية فيما بين الولايات ابتداءً من تاريخ 2 سبتمبر 2012.
- الرفع من معاشات التقاعد بنسبة تتراوح بين 15% و30% سنة 2012.
- حذف الوسائل الورقية ووثائق تعويض مصاريف الصحة والعلاج من خلال تعميم العمل بالإعلام الآلي، وتأهيل الموارد البشرية.
- إرساء أداة فعالة لمحاربة كل أشكال الغش والتجاوزات في مجال أداءات التأمين عن المرض من خلال تطوير آلية قواعد بيانات الضمان الاجتماعي.
- تكفل صندوق الإسعاف والمساعدة التابع للضمان الاجتماعي بمصاريف العلاج الباهضة لفئة المؤمن لهم اجتماعيا ذوي الدخل الضعيف.
- استفادة الفرد المسافر غير المتحصل على تأمين عن السفر بعد رجوعه من تعويض من صندوق الضمان الاجتماعي بعد خضوعه لعلاج استعجالي ضروري أثناء سفره.

إذن من خلال ما سبق نجد أن المحاور الاساسية التي إرتكز عليها قطاع التأمينات الإجتماعية في الجزائرتتمثل في تحسين الخدمات وعصرنه منظومة الضمان الاجتماعي والحفاظ على توازناته المالية.

إذن لنظام التأمينات الاجتماعية مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي للدولة، فهو يتأثر بمختلف تغيرات الاقتصادية الداخلية (فخضوعه لاقتطاعات الاجر للعمال الاجراء ينجر عنه تأثره بكل التغيرات الطارئة على هذا الأخير) والخارجية (باعتبار الجزائر دولة نفطية فإن مساهمتها المالية خاضعة لتأثير اللعوامل الخارجية المتحكمة في أسعار النفط).

أما بالنسبة للتضامن الاجتماعي والاهتمام بقضايا الاسرة والمرأة فيبرز إهتمام الحكومة بهذا الشق في إستحداث وزارة خاصة بهذا المجال تعمل على تقديم المساعدات للأسر المعوزة والتكفل بالفئات المحرومة، أما عن اهتمام الحكومة خلال هذه الفترة بملف المفقودين وضحايا المأساة الوطنية يعتبر تعبيراً صريحاً على التضامن والتكافل الاجتماعي، فمنذ تاريخ 31 جويلية 2008 إلى غاية 01

مارس2014، تم إحصاء 8023 حالة مفقود تم قبول 5704 ملف، منها 5579 تم تسوية وضعيتها بصفة نهائية، ورفض 934 لعدم الاختصاص الإقليمي، أو لوجود اسم المعني في قائمة الأشخاص المتوفين في صفوف الجماعات الإرهابية، أو أن الشخص المفقود لا يزال البحث جاريا عنه من طرف قوات الأمن، إضافة إلى أسباب أخرى، ولتعويض الحالات السابقة الذكر تم تخصيص 371.45 مليون دينار، و1.32 مليار دينار كتعويضات شهرية، كما تم توظيف 858 أخصائي نفسي للتكفل بالأطفال الذين تضرروا من المأساة الوطنية، وتخصيص حصة سكنية للأرامل وأبنائهم بمعدل 100 سكن في كل ولاية.[1]

إن البرامج الاقتصادية المجسدة من طرف الحكومة ابتداء" من 2001 الى غاية 2014 والهادفة في مجملها إلى تحسين ظروف معيشة الافراد وضمان حياة كريمة للمواطنين رُصدت لها أغلفة مالية معتبرة ومتنامية، تنامي يعكس الوفرة المالية التي عرفها الاقتصد الوطني بعد إرتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة، وهو ما إنعكس بدوره على السياسة الاجتماعية المنتهجة من طرف الحكومة لتحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها، فالنفط كان مصدر نعمة للوطن بعد إرتفاع أسعاره في الاسواق العالمية، حيث ساهمت عوائده في زيادة الدخل القومي ومنحة فرصة للحكومة لتحسين مستويات معيشة المواطنين من خلال برامج الإنفاق العام أو ما أطلق عليه البرامج الطموحة للرفاهية الإجتماعية من خلال تولي الدولة الريعية عملية إنفاق العائدات الريعية قصد توفير الوظائف والخدمات لافراد المجتمع إنطلاقا من التعليم المجاني ثم الرعاية الصحية إلى غاية دعم أسعار الكهرباء والماء وحتى السكن. [2]

أن الاسهام الكبير للنفط الجزائري في مداخيل الدولة أتاح فرصا كبيرا للحكومة في الإقدام على برامج الانفاق العام بحجم كبير وولد لنا ما أسماه حازم الببلاوي بدولة الرفاه التي تعمل على رصد حاجات المواطنين والتكفل بها عن

---

[1] – عبد السلام سكية وحسان حويشة « هذه حصيلة بوتفليقة خلال 15 سنة من الحكم»، **جريدة الشروق اليومي، يوم 2014/03/21**، متاح على موقع، www.echoroukoline.com، تاريخ الاطلاع 2017/02/28، 13:54.

[2] – محمد عز العرب، **مرجع سابق**. ص ص 13،14.

طريق خدمات تقدمها بشكل مجاني أوشبه مجاني، وهو ماتعكسه برامج الاقتصادية في الجزائر وما رصد لها من مخصصات مالية ضحمة بعد الوفرة المالية بارتفاع أسعر النفط، إذ عرفت البطالة إنخفاضا محسوسا مقارنة بسنوات التسعينيات من القرن الماضي وهذا بعد خلق مناصب عمل بالقطاع العام وعمل الحكومة على استحداث عدة صيغ لامتصاص البطالة كجهاز المساعدة على الادماج المهني، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وغيرها. كما انتعش قطاع الضمان الاجتماعي بإستغلال الوفرة لعصرنة القطاع إذ تم إستحداث بطاقة الشفاء وتعميمها على كافة الوطن بالاضافة الى العمل على تحقيق التوازن المالي لقطاع التأمينات. وتجدر الإشارة في هذا المقام الى الدعم الحكومي المستمر من خلال دعم أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية إلى جانب دعم السكن، حيث تم العمل على التقليل من حدة أزمة السكن من خلال عدة صيغ تهدف الى الوفاء بالتزامات الحكومة، إذ تضمنت هذه الصيغ أنماط متعددة من المساكن تساهم الدولة فيها من خلال إعانة مالية تقدم للمستفيد عن طريق الصندوق الوطني لسكن، حيث عرفت هذه الاعانة في بعض الصيغ إرتفاعا بعد الوفرة المالية آنذاك كإعانة السكن الريفي بعدما كانت تقدر بـ: 250.000 دبنار جزائري ارتفعت الى 500.000 دينار جزائري ووصلت الى 700.000 دينار جزائري بعد الوفرة المالية.

إن المخصصات المالية المرصودة وحجم الإنفاق العام لتوفير خدمات إجتماعية ومنه تحقيق الرفاه الاجتماعي في الجزائر يعكس النعمة الناتجة عن إرتفاع أسعار النفط، ويبعث فينا الفضول لمعرفة مدى إستمرارية هذه العطايا في حال إنخفاض أسعار النفط.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر دولة ريعية بإمتياز، يمثل النفط فيها المورد الاساسي و شبه الوحيد للدخل القومي، هذه المكانة جعلت من عوائد هذا المورد الممول الرئيسي للسياسات والبرامج الحكومية المختلفة، حيث باسترجاع الجزائر استقراها الامني في مطلع القرن الواحد والعشرون وتخطي الحكومة عدة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية...وغيرها خلفتها أزمة تدهور أسعار النفط لسنة 1986 والأزمة الأمنية بسبب الإرهاب (العشرية السوداء)، عملت الحكومة على دفع عجلة التنمية في مختلف جوانبها وكانت الطفرة النفطية خلال هذه الفترة النعمة التي ساعدت الحكومة في المضي نحو سياسات تهدف من خلالها الى تحسين مستوى معيشة المواطنين لبلوغ الرفاه الاجتماعي، هذه السياسات الإجتماعية المنتوعة والمختلفة ساهمت في التقليل من حدة بعض الازمات الإجتماعية بفضل المخصصات المالية المرصودة لها في البرامج الحكومية المتعاقبة منذ 2001 وصولا الى سنة 2014، لكن عودة سيناريو إنخفاض أسعار النفط سنة 2014 الى مستويات جد متدنية مقارنة بالمستويات العالية من قبل يبعث فينا الفضول لمعرفة مصير سياسة الرعاية الإجتماعية في الجزائر بعد أزمة 2014.

الفصل الثالث:

مآل السياسة الاجتماعية في الجزائر بعد أزمة 4102.

تمهيد:

إن إعتماد الحكومة الجزائرية على العوائد النفطية في تجسيد برامجها ورسم منحنى سياساتها الإجتماعية، سمح لسنوات الوفرة المالية بعد إرتفاع أسعار النفط من تحقيق نقلة نوعية في الوضع الإجتماعي من خلال بعض البرامج المجسدة والمقللة من حدة بعض الأزمات الإجتماعية وهو ما أكسب الدولة الجزائرية صفة الراعية الإجتماعية لتحقيق الرفاه الاجتماعي، لكن التهاوي المفاجئ لأسعار النفط يدفع للوقف والتخمين في مآلات الوضع الاجتماعي، بل مستقبل الرفاه الاجتماعي في ظل الخضوع للريع النفطي وما يجانبه من مخاطر الأزمات السعرية المتكررة.

المبحث الأول: سياسات الرفاه الإجتماعي وأزمة النفط لسنة 2014

عرفت الجزائر إنتعاشا محسوسا على الصعيد الاجتماعي ساهم في التحسين من مستوى المعيشة للمواطنين والتقليل من حدة بعض الازمات الإجتماعية بفضل بعض سياسات الإجتماعية المنتهجة من طرف الحكومة إستغلالا للوفرة المالية النابعة من إرتفاع أسعار النفط، لكن التراجع المفاجئ والرهيب لهذة الاسعار في منتصف سنة 2014 يستدعي البحث في واقع هذه الازمة وتداعياتها على الصعيد الاجتماعي.

المطلب الأول: أزمة النفط لسنة 2014

عرفت أسعار النفط خلال فترة 2002–2008 منحى تصاعديا منتقلةً من 24.3 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 100 دولار سنة 2007 ليصل إلى 104 دولار للبرميل خلال شهر فيفري من سنة 2008، لكن هذا لم يستمر إذ عرفت أسواق النفط العالمية تقلبات حادة ومفاجئة في النصف الثاني من سنة 2008 إثر الأزمة المالية العالمية إذ تهاوى سعر البرميل إلى 98 دولار للبرميل وفي بداية 2009 انخفض إلى 61 دولار،[1] بعدها ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار للبرميل سنة 2010، وواصل الارتفاع إلى 113 دولار للبرميل سنة 2011 بعدها تراجع بشكل طفيف حيث بلغ 109 دولار للبرميل في 2013،[2] هذه التقلبات لم يكن لها أثر بارز على الاقتصاد الجزائري، لكن التقهقر الحاد في أسعار البترول كان في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ05 سنوات التي سبقت 2014، حيث تهاوت أسعار هذا الأخير إلى 75 دولار للبرميل كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

[1] – براهيم بلقلة،" تطور أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009) ". **مجلة الباحث**،العدد12، 2013، ص 9.

[2] – **ليلى متقي**،"انخفاض أسعار النفط"،**البنك الدولي**، الموجز الإقتصاي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 04، جانفي 2015، ص 3.

منحنى بياني رقم: (06) يوضح أسعار النفط من 2014-2017

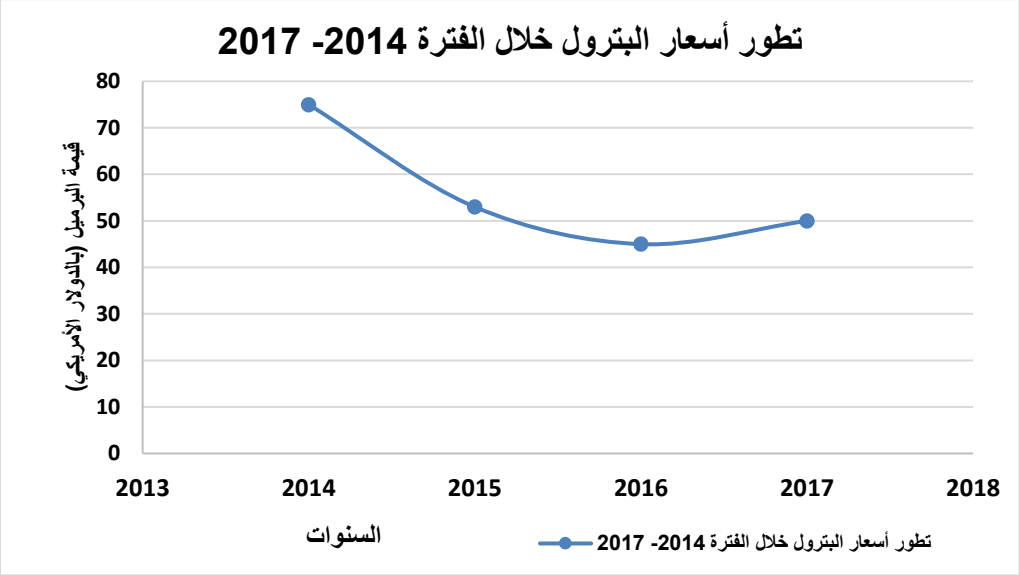

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للاعلام والاحصائيات.

إشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) وتضاءل سلطتها في تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط كالغاز الصخري[1].

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 %منذ جوان 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، وازدادت المخاوف من مخاطر الأزمة التي قد تهز الاقتصاد الوطني وتوقع أثارها على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر،[2] حيث أن تهاوي أسعار النفط ينبأ بعجز لميزانيات الدول المنتجة، عجز ناتج عن تأسيس الموازنة العامة على سعر مرجعي للبرميل من البترول يفوق بكثير السعر الواقعي [3]، ففي الجزائر مثلا كان السعر المرجعي الرسمي للبرميل من النفط 39 دولار حين كان السعر في السوق العالمية يفوق 100 دولار للبرميل لكن واقع الإنفاق العام خلال

---

[1] – فريد راهم، نبيل بوركاب، مداخلة تحت عنوان: "**إنهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**"، المؤتمر الأول حول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية. جامعة سطيف 01، 2015.

[2] – ؟، إنهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**. العدد15 ، جانفي 1999.

[3] – فريد راهم ، نبيل بوركاب، **مرجع سابق**.

سنوات2013،2012،2011....تفوق بكثير السعر المرجعي المعلن عنه، هذا من جانب، و من جانب آخر عدم إستغلال الحكومة الوفرة المالية السابقة في إنعاش الإقتصاد الوطني حيث لم تطبق قاعدة "هارتويك" القائمة على مبدأ إستثمار الدولة المنتجة لجزء من إيرادات هذا المورد غير المتجدد في ضروب من الثروة الاكثر إستدامة، والخالقة لإقتصاد أكثر تنوعا بعد إستنزاف الرأسمال الطبيعي،[1] بل إستغلت الثروة النفطية لإمداد قطاعات إقتصادية خدماتية مجهولة العواقب او ذات أهداف صعبة المنال كبناء وتشييد محلات البيع بالتجزئة (كالمحلات المنجزة في عدة بلديات في إطار مشروع رئيس الجمهورية ولم يتم إستغلالها بل أصبح البعض منها وكرا للآفات الاجتماعية)، وجعلت من الصناعة والزراعة أصغر حجما وأكثر إعتمادا على الانفاق العام وهو ما يعبر عنه بالمرض الهولندي*.

حيث جاء في دراسة لصندوق النقد الدولي سنة 2008 أن الدول النفطية بعد الوفرة المالية الناتجة عن العوائد البترولية لم تقدم إستثمارات كبيرة الى الحد الذي يلبي متطلبات قاعدة هارتويك بل إستخدمتها في أمور إستهلاكية مفوتة فرصة زيادة دخلها وتنويع إقتصادها. [2]

مثلت سنة 2014 نهاية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010–2014) الذي خصصت له الحكومة مبالغ مالية ضخمة للوفاء بوعودها من أجل ضمان حياة كريمة للمواطنين، وهوما تعكسه المبالغ المرصودة في هذا البرنامج للقطاعات الاجتماعية والمشاريع الكبرى التي لاتزال قيد الإنجاز، ولمواصلة سيرورة التنمية و إستكمال المشاريع والبرامج المسطرة أطلقت الحكومة برنامجا خماسيا جديدا (2015–2019)، لكن إنخفاض أسعار النفط في منتصف سنة

---

[1] – مايكل روس، **نقمة النفط كيف تؤثرالثروة النفطية على نمو الأمم.** (ترجمة: هيثم نشواتي)، قطر: مكتبة مؤمن قريش، ط1، 2014، ص313.

* يقصد بالمرض الهولندي إنعكاس إرتفاع النقد الاجنبي من عوائد المورد الطبيعي المرتفع بشكل مفاجئ على العملة المحلية وينجر عنه إضعف قدرة قطاعات إقتصداية أخرى كالصناعة والزراعة.

[2] – مايكل روس، **مرجع سابق.** ص315.

* يقصد بالمرض الهولندي إنعكاس إرتفاع النقد الاجنبي من عوائد المورد الطبيعي المرتفع بشكل مفاجئ على العملة المحلية وينجر عنه إضعف قدرة قطاعات إقتصداية أخرى كالصناعة والزراعة.

2014 مثّل صدمة للحكومة الجزائرية؛ أزمة يجب مواجهتها وإتخاذ الاجراءات اللازمة لتفادي خسائر وخيمة؛ ولمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط الأوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت مايلي:

- ✓ كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- ✓ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري .فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بخفض للدينار بنسبة بـ 25 % مقابل الدولار الأمريكي و بـ:6.7% مقابل اليورو خلال عام 2015 والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.
- ✓ اتخذت تدابير حاسمة في ميزانية سنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات ،حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة. 16 % . [1]
- ✓ عرفت ميزانية التسيير تراجعا سنة 2017 حيث بلغت 4500 مليار دينار جزائري بعدما كانت سنة 2016 تقدر بـ4800 مليار دينار وسنة 2015 قدرت بـ: 4972 مليار دينار، أما ميزانية التجهيز فتراجعت الى حدود 2300 مليار دينار جزائري في قانون المالية لسنة 2017 بعدما كانت سنة 2016 تقدر بـ3176.8 مليار دينار جزائري. [2]

[1] - عبد الحميد مرغيت، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة**، جامعة جيجل، ص 5.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16-14 المؤرخ في: 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، (العدد 77)، الصادر بتاريخ: 29 ديسمبر 2016.

المطلب الثاني: السياسات الاجتماعية بين التقشف والتسقيف

في اجتماع مجلس الوزراء أوضح رئيس الجمهورية أن:"...على الحكومة توخي الحذر حيال أزمة سوق المحروقات العالمية وفي الوقت نفسه توخي الثبات في مجال العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني والحرص على مواصلة التنمية الوطنية " .

وأضاف:" ...أنه بالرغم من تراجع إيرادات المحروقات بنسبة 50% ستستمر الجزائر في تخصيص حوالي 40% من نفقاتها للاستثمار العمومي، وأكثر من 20% من ميزانياتها للتنمية البشرية ورفاه العائلات..." [1]

مثل تراجع أسعار النفط أزمة حقيقة للاقتصاد الجزائري وقد إنعكس على عدة مجالات، هذه الحالة دفعت الحكومة لاتخاذ عدة إجراءات أولية لمواجهة الأزمة والعمل على التقليل من آثرها على الواقع، ويبرز أهم إجراء متخذ أو سياسة منتهجة في سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة الجزائرية، والتقشف هو من السياسات التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، ومن وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي،فإن التقشف يؤدي إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التقشف أنها، على العكس من ذلك، إذ غالبا ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، أشار الكاتبان" Reinhart " و "Rogoff " في كتابهما بعنوان: ' This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly إلى تراجع الانفاق عندما يصل الدين العام إلى نسبة 90% من الناتج، بمعنى آخر يفترض أن تبدأ بعده سياسات للضبط المالي، إما من خلال خفض الإنفاق، مثل

[1] - بيان مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ 2015/10/06، متاح على الموقع:www.pfln.org، تاريخ الاطلاع: 2017/01/15، 19:05.

تخفيض التحويلات والدعم والإعانات الاجتماعية وخفض الأجور، أو من زيادة الضرائب، بصفة خاصة على القطاع العائلي ومساهمات العمال في التأمين الاجتماعي ..إلخ، وهو ما يعرف بالتقشف، هذا للتكيف مع المعدل الحرج لنسبة الدين العام من جهة، ولمساعدة الاقتصاد على استعادة النمو من جهة أخرى.[1]

وتظهر تداعيات سياسية التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية على سياساتها الاجتماعية على المجالات التالية:

1-سياسية التشغيل ومحاربة البطالة:

إن تراجع أسعار النفط بشكل مفاجئ أستدعى من الحكومة إتخاذ عدة إجراءات على صعيد السياسة التشغيلية، إذ إتخذت قرار تجميد التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية سنة 2015 باستثناء بعض القطاعات كقطاع التعليم، وفتح مناصب عمل في السنة التي تليها 2016 بأعداد محتشمة، بالإضافة إلى تجميد التوظيف في جهاز المساعدة على الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل خلال سنة 2016 وبداية سنة2017 وهوما قد ينعكس على ضمان السكينة الاجتماعية والولاء السياسي، وبهذا الخصوص أكد" حراق "بأن هذا القطاع يمثل وسيلة تمتص بها الحكومة النسبة الأكبر من الشباب الراغب في العمل، والتقليل من عدد المناصب يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة خاصة وسط الشباب من خريجي الجامعات تحديدا. [2]

هذا التأثير والتأثر يعكس العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

أورد الديوان الوطني للإحصائيات في تقرير لسنة 2015، بأن نسبة البطالة المسجلة إلى نهاية 2015 إرتفعت إلى11.2% بعدما كانت 10.6% في

---

[1] - **إقتصاديات التقشف، على موقع الانترنت**
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/، 2015/02/06، تاريخ الاطلاع 2017/04/30، 20:30.

[1]- سعاد حفاف ومليكة بوضياف، **البعد الإجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار البترول.**

2014، حيث أوضح التقرير أن عدد الناشطين في الجزائر تجاوز 11 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 40.4 ملايين نسمة، من بينهم 10.6 مليون مشتغل مقابل أزيد من مليون عاطل عن العمل، كما أشار إلى تراجع وضعية التشغيل بالجزائر بتسجيل ارتفاع في نسبة البطالة خلال 2015 بنحو مليون عاطل جديد، أما تقرير الديوان لسنة 2016 فقد قدر عدد السكان الناشطين في الجزائر بـ 11.932 مليون شخص من بينهم 10.6 ملايين مشتغلين و1.337 مليون عاطل عن العمل وهو ما رفع من نسبة البطالة الى 11.2% سنة 2015.[1] يعتبر المحلل الاقتصادي" منير حراق " أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر سلباً على آليات التشغيل المتاحة في الجزائر كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة فهذه المؤسسات وحدها استهلكت ما يقارب 132 مليار دينار جزائري أو مليار و204 مليون دولار من دون أن تنجح في تشغيل العاطلين عن العمل"[2]، هذا ما قد نستنتجه من تصريح المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب السيد زمالي مراد في زيارة لولاية معسكر سنة 2016 إذ صرح "إن المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسعى إلى الاستمرار في هذه الحركية هذه السنة بتشجيع أصحاب المؤسسات المصغرة على التسديد المسبق للأموال التي تحصلوا عليها لإنجاز مشاريعهم ومحاولة عدم استعمال مبلغ 55 مليار دج التي خصصتها الحكومة للوكالة ضمن قانون المالية لسنة 2016"، وأضاف أنه "سيتم التركيز خلال سنة 2016 على تمويل 4 قطاعات أساسية للتنمية هي الفلاحة والصناعة والبناء والري والأشغال العمومية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال باعتبارها قطاعات تساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل وتخدم التنمية الوطنية"، وأشار إلى أن "البنوك تعتبر المؤسسات الصغيرة مفلسة عندما تفشل في تسديد 3 استحقاقات متتالية وتلجأ بعدها لصندوق ضمان القروض لتعويضها وفقا للعقود المبرمة بين البنوك والمستفيدين

[1] - **تقارير الديوان الوطني للإحصائيات**، تاريخ الاطلاع 2017/05/01، 09:30.
[2] - سعاد حفاف ومليكة بوضياف، **مرجع سابق.**

والصندوق".[1] إن التدابير المتخذة في هذا الإطار والمتمثلة في تقليص عدد القطاعات التي سيشملها التمويل و الإجراءات المتخذة اتجاه المؤسسات المصغرة المتراخية في تسديد المستحقات المالية، تبين بأن الأجهزة المستحدثة من طرف الحكومة للتقليل من البطالة استنزفت المال العام دون أن تحقق فارقا في القضاء على أزمة البطالة بل أثقلت كاهل الدولة بديون واجب تسديدها للبنوك.

منحنى بياني رقم: (07) يوضح إنعكاسات أسعار النفط على معدل البطالة.

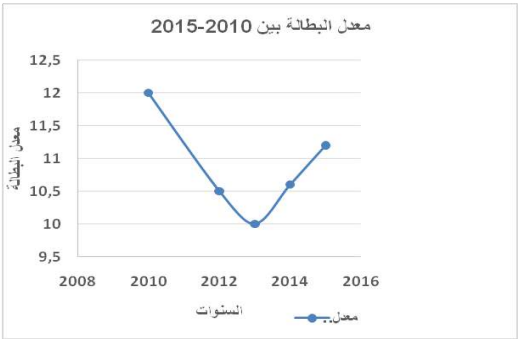

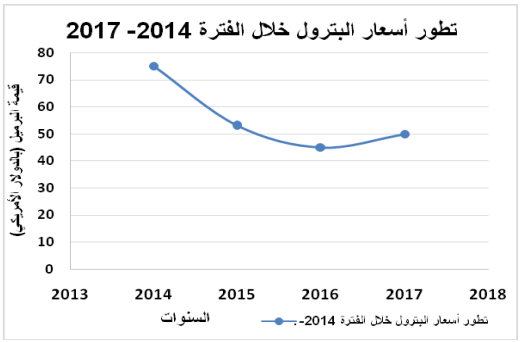

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للاعلام والاحصائيات.

2- الدعم الحكومي:

إتجهت الحكومة الجزائرية تدريجيا إلى مراجعة سياسة الدعم وتقليصها جزئيا بسبب تقليص ميزانية التسيير، من خلال اعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة، وإن كان قائما في مجال استهلاك الكهرباء من قبل، ففي قانون مالية لسنة 2016، تم تأكيد نظام التسقيف في استهلاك الكهرباء، مع فرض رسم على القيمة المضافة بـ7% للاستهلاك لا يتجاوز 125 كيلووات في الساعة، وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة إلى 17% في حالة تجاوز السقف المذكور بالنسبة المستهلكين الكبار، كما نص نفس القانون على تعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من 7% إلى 17%. فضلا عن ذلك تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية من 0.01 دينار للتر إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز ودون رصاص، وإلى 4 دنانير للبنزين العادي وتعديل الرسم بالنسبة للمازوت من 0.01 دينار للتر حاليا إلى 2 دينار للتر، وهو ما رفع البنزين بأنواعه من 1 دينار إلى 1.3 دينار في اللتر الواحد حسب

[1] - وزارة العمـــل والضـــمان الاجتمـــاعي، متـــاح علـــى الموقـــع:www.mtess.gov.dz، تـــاريخ الاطـــلاع 2017،13:07/01/29.

الأنواع تقريبا، إن هذا الإرتفاع لسعر البنزين يمكن أن تكون له انعكاسات على قطاعات أخرى كالنقل او الفلاحة...وغيرها. وبالنسبة للسلع المستوردة فقد عمدت الحكومة على فرض حقوق جمركية (كفرض حقوق جمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة بعدما كان5%) سعيا منها لتقليص الواردات للمادة النهائية والتوجه إلى التركيب والتجميع. وعلى العموم، فإن هناك زيادات طبقت تمس المواطن بالدرجة الأولى، مثل الإنترنت والنقال، وقسيمة السيارات والضريبة على شراء السيارات التي ترتفع لثاني مرة، والتي يفرضها وكلاء السيارات على المستهلك في السعر النهائي.[1]

وفقا للتقديرات الإحصائية التي يكشفها قانون المالية لسنة 2016، فإن السلطات العمومية رصدت سنة 2014 ما لا يقل عن 42 مليار دولار، مايعادل 4552.1 مليار دينار، كتحويلات اجتماعية ودعم مباشر وضمني، منها 1991.3 مليار دينار كدعم مباشر، أو ما يعادل 18.897 مليار دولار، وتحويلات اجتماعية و2560.8 مليار دينار، أو ما يعادل 24.264 مليار دولار، على شكل دعم ضمني.[2] ويشير عرض الحكومة إلى تخصيص 1840.5 مليار دينار، ما يعادل 1742.3 مليار دولار، كتحويلات اجتماعية برسم سنة 2016، ورغم تسجيل القيمة الإجمالية تراجعا مقارنة بسنة 2014 بحوالي 150 مليار دينار، فإنها تبقى أعلى من توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، بنسبة نمو بلغت 7.5%، و128.78 مليار دينار. كما أنها تعادل 9.8% من الناتج المحلي الخام.[3]

كما تراجعت القدرة الشرائية للمواطنين من 03% إلى 05% خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة شهدت ارتفاعا وصل الى 10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015، ففي معظم البلدان

---

[1] - بيـان مجلـس الـوزراء المنعقـد بتـاريخ 2015/10/06، متـاح علـى الموقـع:www.pfln.org، تـاريخ الاطـلاع: 2017/01/15، 19:05.

[2] – حفيظ صواليلي،"قانون المالية 2016...بداية سنوات العجاف في الجزائر". **جريدة الخبر** ليوم 2015/10/25، متاح على الموقع، www.elkhabar.com، تاريخ الاطلاع 2017/02/28، 13:53.

[3] - **إقتصاديات التقشف**، مرجع سابق.

عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا،أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون الزيادات في الأجور متزامنة مع إرتفاع أسعار السلع والخدمات.

رغم كل التدابير المتخذة من طرف الحكومة في ظل الأزمة إلا أن الحكومة رصدت مبلغ 222 مليار دينار جزائري سنة 2016 لدعم أسعار المواد الأساسية (القمح، الحليب ،السكر والزيت).

منحنى بياني رقم: (08) يوضح إنعكاسات أسعار النفط على التحولات الاجتماعية

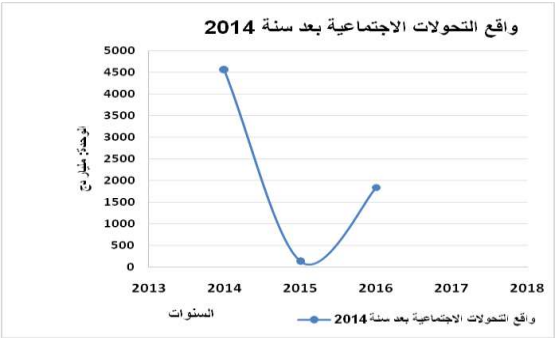

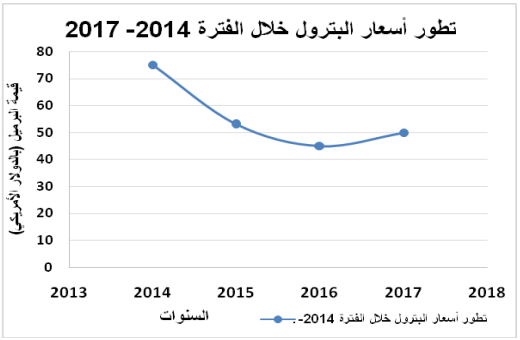

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للاعلام والاحصائيات.

أما فيما يخص دعم السكن فقد أكد وزير السكن وعمران والمدينة السابق عبد المجيد تبون أنه بالرغم من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد إلا أن الدولة عازمة على مواصلة التصدي لأزمة السكن، فقد تم إستحداث صيغة سكنية جديدة تتعلق بالبناء الذاتي عن طريق تجزئة الأراضي التي سيتم إدراجها في البرنامج الخماسي الجديد للقطاع 2019/2015، وأوضح الوزير أن الصيغة الجديدة تهدف إلى تخفيف الضغط على وسائل الانجاز من خلال تكفل المواطن بمفرده بعملية البناء بعد الاستفادة من قطعة أرض ومساعدة مالية من الدولة لكن مع إحترام المخطط العمراني، وستشمل عملية تجزئة الاراضي في مرحلة أولى ولايات الجنوب والهضاب العليا على أن تمتد لاحقا إلى ولايات الشمال،[1] كما تسعى الحكومة إلى إنجاز 1.6 مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي 2015–2019 مقسمة على النحو التالي: [2]

[1] - وزارة السكن والعمران والمدينة . http://www.mhu.gov.dz.تاريخ الاطلاع **2017/03/10، 21:34.**

[2] - بوخاري جمال الدين، **إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر (2001-2015) دراسة حالة متليلي شعانبة)**.مذكرة ماستر، تخصص تنظيم سياسي و إداري، جامعة ورقلة، 2014-2015،ص 31.

- ✓ 800.000 سكن عمومي إيجاري.
- ✓ 400.000 سكن بيع بالإيجار.
- ✓ 400.000 سكن ريفي.
- ✓ 200.000 دينار جزائري إعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن مقسمة إلى قسطين.

إن تبني الحكومة الجزائرية سياسة الدعم الاجتماعي كسياسة إجتماعية لا رجعة فيها يبقى عرضة لتقلبات السعرية للنفط في السوق العالمية، ويمثل التراجع التدريجي للحكومة على دعم السلع الأساسية إنعكاسا لسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة تراجعا وليس تخليا ويتجلى في مواصلة الحكومة دعم أسعار المواد الغذائية حيث تضمن قانون المالية لسنة 2017 مخصصا ماليا لدعم على المواد الاستهلاكية ورُصد مبلغ 500 مليون دج كمساهمة من الدولة في تثبيت أسعار السكر الأبيض والزيت الغذائي العادي. أما فيما يخص دعم السكن فالظاهر أن الحكومة عازمة في المضي في سياستها الإسكانية والعمل على التأقلم مع الوضع من خلال تخفيض الإعانة المقدمة من طرف الدولة والتخلي عن بعض الصيغ (كصيغة السكن الترقوي المدعم) واستحداث صيغ أخرى يكون لإعانة الدولة فيها هامش صغير (البناء الذاتي).

3 – الضمان الإجتماعي

عرف عدد المؤمنين المنتسبين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية إرتفاعا في الآونة الأخيرة، إذ بلغ نسبة 61.5% من العمال الناشطين في الوقت الذي لم يتجاوز حدود 51% سنة 2005، وتشير الإحصائيات إلى تسوية وضعية 6.515 ملايين مؤمن سنة 2016، في حين لا يزال 4.08 ملايين شخص غير مؤمن. [1]

أشار السيد هدام المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية إلى أن تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2015 سمحت بمنح ما يقارب 9000 جدولة لدفع الاشتراكات المتأخرة المقدرة بـ 28 مليار دج حيث تم تحصيل نسبة

[1] - وزارة السكن والعمران والمدينة، يوم الثلاثاء 22 فيفري 2015 http://www.mhu.gov.dz .

50%أي ما يعادل 13 مليار دج وهو ما يبرز دور الإنفاق العام على الصندوق لضمان سيرورته، لكن الأزمة المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط مثلت الدافع للحكومة لاتخاذ عدة إجراءات فيما يخص التأمينات الاجتماعية في الجزائر أهمها[1]:

– اتخاذ إجراءات "التحصيل الجبري" للاشتراكات غير المدفوعة ضد أرباب العمل الذين لم يستغلوا فرصة الاستفادة من الامتيازات المدرجة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 سمحت بتحصيل أكثر من 10 ملايير دج.

– فتح المجال للأشخاص الناشطين بدون تغطية اجتماعية للإنتساب الطوعي إلى نظام الأجراء في إطار قانون المالية التكميلي، إذ تم خلال نفس الفترة تسجيل أزيد من 6000 شخص مستفيد، حيث وضح السيد هدام أن "هذا الإجراء يمكّن هذه الفئة من الناشطين بدون تغطية اجتماعية من الانتساب الطوعي لنظام الضمان الاجتماعي بحيث يفتح لهم فرصة الاستفادة من أداءات التأمين عن المرض لفترة انتقالية حددت بـ 03 سنوات مقابل دفع اشتراك شهري قدره 2160 دج ليتم إدماجهم فيما بعد بصفة رسمية في نظام الضمان الاجتماعي.

– القيام ب 51307 عملية مراقبة من قبل الصندوق و8210 عملية أخرى قامت بها اللجان المختلطة بين الصندوق ومفتشية العمل وهذا في إطار عمليات المراقبة لتحصيل ديون الصندوق طيلة سنة 2015.

– ترشيد نفقات التأمين عن المرض وعقلنه فاتورة الدواء بواسطة ترقية الدواء الجنيس وتشجيع تصنيع المنتجات الصيدلانية محليا.

– تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة كآلية لخلق مناصب شغل وإمتصاص البطالة في أوساط الشباب، بالإضافة إلى إلغاء نظام التقاعد المسبق حرصا على حماية الصندوق من العجز أو الإفلاس.

فالتقاعد المسبق يمكن الموظفين المستوفون شرط السن من الاستفادة من معاش التقاعد بعد قضاء 15 سنة كحد أدنى في العمل، إذ يستفيد المتقاعد من معاش التقاعد بالرغم من قصر فترة العمل و ضئالة اشتراكاته في الصندوق الناجمة عن

---

[1] – وزارة العمل والضمان الاجتماعي، **مرجع سابق**. ونعيمة زيرمي، **مرجع سابق.**

الاقتطاعات من الأجر الشهري. فالإرتفاع البارز لعدد المستفيدين من هذه الصيغة؛ المستحدثة في الجزائر كحل لازمة التسريح الجماعي للموظفين بعد أزمة 1986؛ تسبب عدم قدرة الصندوق التوفيق بين مداخيلة وإنفاقته خاصة في ظل أزمة الإنفاق العام بعد تهاوي أسعار النفط والذي أسفر عن قرار الحكومة القاضي بإلغاء هذه الصيغة.

من خلال هذه الإجراءات المتخذة يتضح أن الأزمة النفطية الأخيرة كشفت عن حقيقة الوضع الذي يمر به قطاع التأمينات الاجتماعية، فجُل الإجراءات المتخذة تهدف لتحصيل أكبر قدر من المداخيل المالية لأجهزة هذا القطاع وهو ما يعكس الضائقة المالية التي تمر بها الحكومة وتقف أمام تغطية إنفاقها العام لكل القطاعات.

أما فيما يخص التضامن الإجتماعي فقد أشارت وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة السابقة السيدة مونية مسلم إلى عدة تدابير لضمن الحفاظ على الحماية الاجتماعية خاصة للفئات المعوزة في ظل الأزمة من بينها: [1]

تقليص دور المسنين وذلك من خلال إمكانية جمع نزلاء دور المسنين بولايات متجاورة في دار واحدة بالولاية التي يكون فيها الطلب أكبر على هذه الهياكل وذلك قصد تحويل دور المسنين الأخرى لصالح فئات هشة أخرى مثل المعاقين ذهنيا مثلا، هذه العملية سمحت بتحويل 54 مركزا عبر الوطن إلى نشاطات أخرى وهذا في إطار سياسية ترشيد الانفاق العام.

ففي ظل الأزمة ونظرا لعدم إنتعاش أسعار النفط وتفاديا لتفاقم الوضع الناتج عن الأزمة إتخذت الحكومة في قانون المالية 2017، قرار **التسقيف** الذي يسري على المدى المتوسط لسنوات 2017 و2018 و2019، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دينار، أي ألاّ يتجاوز نفقات الدولة كلية عتبة 62 مليار دولار، وهو ما يبين حدة الأزمة التي تعاني منها البلاد و التوجه إلى ترشيد النفقات، كما تقرر تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها انطلاقا من سنة 2017 بـ: 4500 مليار دينار جزائري، علما

---

[1] – تصريحات وزيرة التضامن و الأسرة وقضايا المرأة في زيارة ميدانية الى ولاية تيارت في 2016/04/27.

أن ميزانية التسيير قدرت بـ 4800 مليار دينار في قانون مالية 2016، وعرفت بدورها تراجعا مقارنة بقانون مالية 2015 التكميلي، أين بلغت 4972 مليار دينار، الأمر ذاته ينطبق على ميزانية التجهيز المقرر أن تسقف في حدود 2300 مليار دينار، بينما كانت تقدر في قانون مالية 2016، بـ 3176.8 مليار دينار، وقد إنجر عن سياسة التسقيف هذه إلغاء الحكومة وتوقيفها للعديد من المشاريع التي كانت مسطرة (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...)، بسبب انخفاض الإيرادات العامة الناتج عن انهيار أسعار النفط، علما أن الإيرادات في قانون المالية 2016 قدرت بـ:4747.3 مليار دينار أي ما يعادل 43.44 مليار دولار، وهو ما إنعكس سلبا على قدرات البلاد المالية ويفسر لجوء الدولة إلى تسقيف الميزانية على المدى المتوسط، خاصة مع نضوب صندوق ضبط الموارد، وهو ما دفع الحكومة في قانون المالية 2017 إلى إلغاء تحديد حد أدنى لناتج الصندوق والمقدر بـ:740 مليار دينار. [1] لكن بالرغم من إجراءات التسقيف إلا أن القطاعات ذات البعد الاجتماعي أخذت حصة الأسد بالنسبة للمخصصات المالية فوزارة التربية إحتلت الريادة بـ:746 مليار دج، أما وزارة الصحة فخصص لها مبلغ 386 مليار دج، بينما تحصلت وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي على 151 مليار دج فيما تحصلت وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة بأكثر من 70 مليار دج، بالإضافة إلى بعض المخصصات المالية المنوحة في إطار التكافل الاجتماعي كتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية غير الأجراء المقدر بـ11 مليار دج. بهذا يتضح أن أزمة إنخفاض أسعار النفط خلال 2014 مثلت صدمة للحكومة الجزائرية، صدمة كان لها الأثر البالغ على البرامج الإقتصادية بل السياسات الاجتماعية المتبنات من أجل تحسين ظروف معيشة المواطنين لتحقيق تنمية بشرية دافعة للتنمية في مجالات أخرى، فتراوحت السياسات الاجتماعية بين مد التقشف وجزر التسقيف.

---

[1] - جريـدة كوألجيريـا، « ت**ســقيف نفقــات الميزانيــة الســنوية عنــد 6800 دينــار جزائــري إلــى غايــة 2019**»، علــى الموقع:www.eco-algeria.com، 2016/09/03، تاريخ الاطلاع، 2016/10/10، 17:26.

إن إنتهاج الحكومة الجزائرية سياسة التقشف والتسقيف للتكيف مع الازمة لكن لم يقف أمام إصرارها في الحفاظ على المكتسبات الإجتماعية واستمرارية العمل على تحسين مستويات معيشة المواطنين وفق أولويات تحددها الحكومة إنطلاقا دعم السكن والتكفل بالفئات المحرومة والمعوزة وصولا الى الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي، هذه المناورة التي أخذتها الحكومة في ظل الازمة المالية، مناورة على تلبية الطلب الداخلي وتحسين ظروف معيشة المواطنين برعاية المبالغ الاحتياطية المودعة لدى صندوق ضبط الإيرادات (المقدرة بـ 47 مليار دولار) وإحتياطي من النقد الأجنبي (يقدر بـ 170 مليار دولار) مما يجعل التوزانات الكبرى في حماية إلى غاية 2018[1].هذه الإستمرارية في العمل على تحسين مستويات معيشة المواطنين بالرغم من الضائقة المالية تتجلى في البرنامج الإقتصادي الخماسي 2015-2019 والذي رصد له مبلغ قدر بـ 262 مليار دولار لتحقيق الاهداف التالية: [2]

- ✓ تخفيض نسبة البطالة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المذر للثروة ولمناصب العمل.
- ✓ تحسين ظروف معيشة المواطنين في قطاع السكن، التربية، الصحة العمومية، ربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...إلخ.
- ✓ ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الإقتصاد الوطني ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- ✓ وضع برنامج خاص بتنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا لتحقيق التوازن التنموي بالجنوب.

إن المبالغ المالية المرصودة للبرامج الاقتصادية المتعاقبة في الجزائر والهادفة لتحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال عدة إجراءات لم تقف

---

[1]- بشير مصيطفى، **نهاية الريع الازمة والحل**.الجزائر: دار الجسور،ط1، 2015، ص194.

[2]- المخطط الخماسي 2015-2019 أداة لتحقيق التوازن الجهوي بالجنوب، جريدة المساء على الموقع، www.el-massa.com، ليوم 2015/03/27، تاريخ الطلاع 2016/10/20، 19:43.

الأزمة عائقا أمامهابل تواصلت، فالوفرة المالية خلال السنوات الفارطة ساعدت في تحقيق بعض الأهداف لكن في ظل الأزمة ما مصير هذه البرامج بل السياسة الاجتماعية؟

المبحث الثاني: مستقبل الرفاه الإجتماعي في الجزائر

إن لأزمة النفط لسنة 2014 آثار جلية على السياسات الاجتماعية للحكومة الجزائرية، فانتهاج الحكومة سياسة التقشف وبعدها التسقيف يدفعنا للتخمين في مصير السياسات الاجتماعية بل الرفاه الاجتماعي في حال إستمرار الأزمة من جهة والبقاء رهن العوائد النفطية كمداخيل وحيدة للخزينة العمومية من جهة أخرى.

المطلب الأول: إستمرارية الرفاه الاجتماعي

عرفت أسعار النفط خلال سنة 2017 إرتفعا طفيفا ليبلغ سعر البرميل أعلى مستوى له في الربع الاول من سنة 2017بـ 54 دولار، ويتوقع الخبراء الاقتصاديين أن يصل سعر البرميل الواحد للبترول حوالي 75 دولار بحلول 2020، هذا الارتفاع الطفيف في أسعار النفط قد يسمح للحكومة بالمضي في سياستها الاجتماعية المجسدة لبرامجها التنموية ولو بنسب متوسطة تضمن ظروف معيشية حسنة للمواطنين، لكن من جهة أخرى يمكننا التنبؤ بمستقبل إقتصادي مزدهر، حيث الصدمات المتكررة لأزمات النفط قد تسبب في إستفاقة الحكومة من غيبوبتها والاعتماد على مصادر غير طاقوية كالزراعة والسياحة والصناعة وتطويرها نظرا للمعطيات المتاحة لمثل هذه القطاعات التي تمثل بدورها ثروة حقيقية في حال استغلالها بأنجع الطرق وهي بديل مهم عن الطاقة غير المتجددة للخروج من اقتصاد الريع، وذلك بتشجيع وتفعيل الاستثمارات في هذه القطاعات لرفع نسبة النمو خارج مجال المحروقات، فبرنامج تنمية الطاقات المتجددة المطروح من طرف الحكومة يمثل موردا طبيعيا هاما فضلا عن المجال التكنولوجي، وهذا لمساهمته في تنمية الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية.

إن المضي قدما لبناء إقتصاد متنوع واستغلال كل الامكانيات التي تزخر بها الدولة من زراعة وصناعة وخدمات وموارد بشرية يساعد في التخلي

التدريجي عن الاعتماد الكلي لعوائد الريع النفطي كمدخول أساسي للخزينة العمومية ومنه تحرر الإنفاق العام من غطرسة النفط[1]، كما من شأنه أن يساهم في خلق روح المبادرة لدى الموطنين ويدفع الحكومة للمضي في عملية التنمية وإشراك الموطن فيها مما يساعد على تحقيق الاهداف المنشودة من المطالب والحاجيات ويضمن الرضا والولاء، بهذا يتجسد ويستمر الرفاه الاجتماعي وتتحقق الرشادة السياسية أو الحوكمة ويستمر السلم الاجتماعي.

في ثنايا هذه الدراسة وبالتمحيص الدقيق في الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة نلحظ تطبيق لما جاء في سورة يوسف في قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم:﴿ يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خصر وأخر يابسات لعلي أرجع الى الناس لعلهم يعلمون* قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تاكلون* ثم يأتيكم من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليل مما تحصنون*ثم يأتيكم من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون﴾[2].

حيث يمثل صندوق ضبط الايرادات إدخار للوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار النفط، يبقى على الحكومة تسيير هذة المدخرات برشادة تمكنها من الحفظ على المكتسبات المحققة والمضي في البرامج المسطرة من خلال البدأ في اولويات تساهم في خلق الثروة وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو الذي يحوّل النفط الى نعمة تزدهر بها الدولة إقتصاديا وإجتماعيا و يتعزز استقرارها السياسي.

المطلب الثاني: إنهيار دولة الرعاية الإجتماعية

إن الأزمة المالية الحالية التي تعاني منها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط وانتهاج الحكومة سياسة التقشف والتسقيف ستؤدي إلى تفقير فئات كثيرة من المجتمع، فسياسة التقشف هي أكثر السياسات حرمان للفئات ذوي الدخل المحدود إذ تساهم في زيادة مظاهر الفقر مما قد يؤدي إلى إنفجار إجتماعي وهومن دون شك تكرار لسيناريو أزمة 1986 وتداعياتها الوخيمة على الوضع الاجتماعي في الجزائر خاصة في ظل الإرتفاع الديمغرافي، فبالرغم من

---

[1]– جمال بوثلجة، **مرجع سابق**. ص 49.

[2]– الايات من: 46 إلى 49 سورة يوسف.

السياسات المنتهجة للتقليل من حدة أزمة السكن مثلا وتوفير مناصب العمل لتقليص البطالة أمام التزايد الهائل للسكان، وإرتفاع نسبة الشباب الحاصلين على الشهادات الجامعية أو المهنية في ظل هذه الازمة يعيق إحتواء الصيغ الاجتماعية للسكن حجم الطلبات المتزايد، و تراجع المرصودات المالية لنفقات التسيير تنبئ بتعقيد إجراءات فتح مناصب عمل خاصة في القطاع العام، علما أن نسبة كبيرة من نفقات التسيير موجهة لتغطية أجور العمال.

عرفت فترة الثمانينيات من القرن الماضي عدة مخططات إقتصادية لتحقيق التنمية في ظل الوفرة المالية آنذاك، لكن الازمة النفطية لسنة 1986 حالت دون مواصلة هذه المخططات وتلاشت الأهداف المنشودة في ظل دوامة اللاأمن. بعدها جاءت الالفية الثالثة بوفرة مالية أخرى ساعدت الحكومة الجزائرية في إطلاق عدة برامج إقتصادية لتأتي أزمة نفطية مرة أخرى تهز الوضع الاقتصادي وتنبئ بأزمات إجتماعية قد تكون لها أبعادا سياسية وأمنية... وغيرها.

فالسياسات المنتهجة من طرف السلطة في الجزائر تبرز أن النخبة من العصر الاشتراكي الى إقتصاد السوق نفسها لم تتغير، وخطة السير نفسها وإنما تم أقلمتها مع طبيعة النظام السياسي القائم من جهة، والظروف المحيطة داخليا وخارجيا من جهة أخرى، هذا ما يفسر أن الدولة الريعية إقتصاديا هي دولة تسلطية سياسيا بحلة ديمقراطية ، تتمركز العوائد النفطية في يد النخبة الحاكمة وتعتبرها وسيلة لاستمرار الحكم والتسلط وضمان لكسب الولاء أو ارضاخ المواطنين[1]، كما أُستخدم النفط في هذه الحالة كأداة السلطة لتمييه الذهنيات وهي الحقيقة التي آل اليها الوضع السسيوثقافي في الجزائر فالحكومة إستغلت الوفرة المالية المستمرة لفترة لابأس بها تزامنا مع خروج المجتمع الجزائري من عشرية سوداء ميزها العنف والظلم وإسفاك الدماء، في جعل المواطنين إتكاليين غير مباليين ولا حارصين على تنمية المجتمع، فالوفرة المالية أحدثت خللا في التقدم الإجتماعي، حيث ساهمت هذه الوفرة في تغيير قيم المجتمع وثقافة

[1]– محمد عز العرب، **مرجع سابق**. ص ص(12–13).

المواطنين فكرس التقليد الاعمى للغرب حتى في القيم والسلوكات الاجتماعية، وأُستخدام الرخاء والثروة إستخداما سلبيا مما أفرزعدة مشاكل إجتماعية غريبة عن مجتمعنا تمثلت في الإسراف والاستهلاك الواسع للمتنتجات المستوردة، كما ساهمت هذه البحبوحة المالية في غرس ثقافة البدخ والتظاهر بالرفاه الاجتماعي الى جانب الاستخدام السلبي للتكنولوجيا وتنامي الاعتقاد بأحقية الإمتيازات الممنوحة فالعطايا أصبحت حقا مكتسبا يجب إمتلاكها والتمتع بها. إن الوفرة المالية أُستغلت لتكريس مبدأ الولاء والزبائنية من خلال رفع مستوى المعيشة والدعم الحكومي لإرضاء المواطنين وإشباع حاجتهم بأشكال مختلفة لدرجة تعودهم على بعض الامتيازات أو أنماط الرفاه واليُسر في ظل مجانية الخدمات المقدمة وسياسات الرعاية الاجتماعية المنتهجة، هذا ما خلق إعتقاد لدى المواطنين بأن هذه مستويات هي مكسب إجتماعي لايمكن التخلي عنه وهو ما يحول دون تنامي المواطنة القائمة على الاشتراك في الحياة السياسية. كما كان لسعي الحكومة لإمتصاص البطالة من خلال خلق مناصب عمل في القطاع العام بشكل واسع دور في خلق ما سماه بعض الاقتصاديين ريعا على المواطنة وهذا بسبب التسهيلات المالية الممنوحة للمواطنين في شكل رواتب ومداخيل عالية دون جهد كبير، كرّس هذا لدى المواطنين الميل للوظائف الادارية وعزوف عن الاعمال اليدوية التي تتطلب مهارات تقنية وحرفية وانتج ما أطلق عليه حازم الببلاوي العقلية الريعية القائمة على كسر الارتباط بين العمل والمكافأة على أدائه،[1] أي تصبح المكافأة كسبا غيرمتوقع وليست ثمرة لعمل شاق متواصل تسبب هذا الاعتقاد في تدني الإنتاجية وقلل من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فان انهيار أسعار النفط لعواقب وخيمة على حكومات و مجتمعات الدول المتنجية له أو ما يعرف بالدولة الريعية، فتعويل هذه على عوائد النفط لتحسين ظروف معيشة المواطنين يسفر عن سياسية اجتماعية آيلة إلى الزاول جراء هشاشة الاقتصادي الوطني، فسياسة التقشف ثم التسقيف لدليل على التخلي التدرجي سياسة الرعاية الاجتماعية.

---

[1]- **نفس المرجع**. ص ص(17-18).

خلاصة الفصل الثالث:

مثلت أزمة إنخفاض أسعر النفط لسنة 2014 صدمة للحكومة الجزائرية بعد الارتفاعات المذهلة لهذه الأسعار في السنوات الفارطة، فالوفرة المالية المتأتية من العوائد النفطية ساهمت بدرجة عالية في دفع عجلة التنمية من خلال سياسات إجتماعية متعددة ومتنوعة عملت الحكومة على تبنيها وإنتهاجها تجسيداً لمبدأ الرعاية الاجتماعية حق لكافة المواطنين. لكن حدوث مالم يكن متوقع بتهاوي أسعار النفط المفاجئ أثر على برامج الحماية والرعاية الاجتماعية المسطرة من طرف الحكومة، فإنتهاج هذه الاخيرة سياسة التقشف والتسقيف للتأقلم مع الأزمة المالية أدى الى تراجع المخصصات المالية المرصودة للبرامج التنموية الهادفة لتحسين مستوى معيشة الافراد و تحقيق التنمية البشرية مقارنة بما خصص لها من قبل، لكن هذا التراجع وعدم التخلي لدليل على تمسك الحكومة بمبدئها وحرصا على ضمان حياة كريمة للمواطيين ولو بنسب منخفضة. إن حفاظ الحكومة الجزائرية على هذا المكسب بالرغم من الازمة المالية الخانقة قد يسبب إما:

– دافعا لخلق الثروة بعيدا عن النفط من خلال تشجيع الاستمار وتفعيل البرامج المستحدثة المذرة للمال.

– تكرار لسناريو أزمة إنخفاض أسعار النفط لسنة 1986 وإدخال الدولة في دوامة أزمات متعددة ومنتموعة مجهولة المدى والاثار.

الخـاتمـة

الخاتمـة

إحتل النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري مما جعل من الجزائر دولة ريعية، يمثل النفط فيها مصدرا للثراء، فهو المورد الاقتصادي الوحيد للدولة. ومنطق الدولة الريعية جعل من الحكومة الجزائرية الراعية لمختلف شؤون المجتمع من خلال الانفاق العام، وسيطرة الحكومة على العوائد النفطية سمح لها بتولي العملية التوزيعية، وذلك من خلال توزيع هذه العوائد على المواطنين، وتمثل السياسة الاجتماعية أحد القنوات المعبرة عن الوظيفة التوزيعية للحكومة بالإعتماد على عدة إجراءات تعمل من خلالها على تحسين مستويات معيشة المواطنين. كانت الوفرة المالية قبل سنة 2014 إثر الارتفاع الباهر لأسعار النفط دورا بارزا في تجسيد بعض السياسات الاجتماعية التي حققت فارقا بتقليصها لحدة بعض الازمات كأزمة السكن والبطالة، لكن تهاوي أسعار النفط في منتصف سنة 2014 أحدث المفاجئة للحكومة الجزائرية وأوقع بأثره على السياسات الاجتماعية، إذ إتخذت الحكومة قرار تقليص المخصصات المالية المرصودة لهذه السياسات بانتهاجها لسياسة التقشف والتسقيف، وباعتبار أن تجسيد وإستمرار برامج الرعاية الاجتماعية مرهون بمدى توفر وارتفاع عوائد الريع النفطي، جعل من هذه الاخيرة في وضع مجهول بالرغم من تأكيد الخطابات الرسمية الابقاء على الرعاية الاجتماعية كمكسب لا رجعة فيه وإعطاء الاولوية لسياسة السكنية، لكن تحقيق هذا يتطلب مبالغ ضخمة خاصة في ظل إنخفاض سعر النفط من جهة والتزايد الديمغرافي المؤدي لتزايد مطالب الموطنين من جهة أخرى.

إن نعمة النفط تحولت الى نقمة في ظل غياب بديل يعوّل عليه حقا يغنينا عن الخضوع لهذا المورد الطبيعي غير المتجدد. كما أن إستفحال مبدأ الاتكالية والرزق الميسور من طرف المواطنين بسبب انتهاج الحكومة لسياسة إجتماعية مرتكزة على عوائد النفط وهادفة لارضاخ الشعب بدل تنميته وترقية قدراته وإشراكه في عملية التنمية أفرزت حقيقة هذه النقمة. فقد فوتت الحكومة فرصة الدفع الحقيقي بعجلة التنمية من خلال الإستثمار الفعلي في القطاعات الاقتصادية المنتجة والمضخة للثروة ولم تعمل على الرفع من مستوى المواطنين لخلق أفراد مبدعين بدل من إنتهازيين. من هذا وذاك نخلص الى أن الحكومة الجزائرية تراهن على السياسية الاجتماعية في مختلف الظروف فالازمة النفطية لاتشكل عائقا أمام سياسيتها

الانفاقية في هذا المجال، كما أن إنتهاجها لسياسة التقشف لايعني التخلي عن إسترتيجياتها الاجتماعية وإنما تعبيرا على التأقلم مع الوضع والاستفادة من الوفرات المالية السابقة المدخرة من خلال ترشيد النفقات، لكن بالرغم من ذلك لابد على الحكومة من التحرر من سيطرة النفط من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- الاستثمار الفعلي في الوارد البشرية لخلق مواطنين على مستوى عالي من الرشادة.
- إنعاش الاقتصد الوطني من خلال الاستثمار الجاد والمنتج في الطاقات المتجددة.
- تفعيل الاستثمار في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والسياحة وكسر الطابوهات والعراقيل البيروقراطية كآلية لتشجيع هذا الاشتثمار.
- فتح مجال أمام الفواعل الاجتماعية وإشراكهم في العمل التنموي.

قائمة المراجع المعتمدة

قائمة المراجع المعتمدة

أولا: القرآن الكريم:

1)- سورة يوسف الايات من: 46 إلى 49.

ثانيا: الوثائق الرسمية:

1)- التعديل الدستوري لسنة 2016.
2)- بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم 2010/05/24.

ثالثا: الكتب والمؤلفات باللغة العربية:

1)- أندرسون جيمس، **صنع السياسة العامة**، تر:عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان.

2)- أوتيز إزابيل، **السياسة الإجتماعية**، برنامج الامم المتحدة: الاستراتيجية الانمائية الوطنية، مذكرات توجيهية في السياسات، جوان 2007.

3)- الجنابي عدنان، **الريعية والدكتاتورية**، بغداد: معهد دراسات عراقية، ط1،2013.

4)- الدوري محمد أحمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 .

5)- الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة-** ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2004.

6)- القريوتي محمد قاسم ، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت، مكتبة الفلاح، ط1، 2006،

7)- الفرماوي مصطفى عبد العظيم، **السياسات الإجتماعية وإدارة المؤسسات**، مكتبة أنجلو، القاهرة، 2005.

8)- السروجي طلعت مصطفى وآخرون، **السياسة الاجتماعية**، دار الفكر، ط1، القاهرة، 2015.

9)- الفهداوي فهمي خليفة، **السياسة العامة من منظور الكلي في البنية والتحليل**، ط2، دار المسيرة، عمان ،2013.

10)- المهدلي محمد محمود، **ممارسة السياسية الإجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

11)- شعراوي جمعة سلوى، **تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة ،2004.

12)- صافي لؤي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2015.

13)- مهنا محمد نصر، **علم السياسة**، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1994.

14)- ياسر صالح، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة- حالة العراق**، مؤسسة فريدريش إيبرت، العراق ،2013.

رابعا: المجلات والدوريات:

1)- بلا حسن، **مدخل لفهم السياسة العامة**، مجلة العلوم القانونية، العدد52، 27أكتوبر 2012، الجلفة.

2)- بن زاردي، **ما الذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر؟، ترجمة : بلحسن علي**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، **جامعة سطيف، الجزائر، العدد 1، 2002**

3)- براهيم بلقلة، **تطور أسعار النفط وإنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة الباحث، العدد 12.

4)- دريسي أسماء، **تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال(2004-2013)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 06، 2015.

5)- عز العرب محمد، الدولة الريعية، المركز الدولي للدرسات المستقبلية والاسترتيجية، الأهرام، ماي 2010.

6)- عماني لمياء، وآخرون، **إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية- حالة الجزائر-** مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، جوان 2014.

7)- قرم جورج، **اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي،** مجلة القبس، العدد06، أفرريل 2010.

8)- **إنهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 15 يناير، 1999.

خامسا: المذكرات والأطروحات:

1)- البلي مسعود، **واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة،** مذكرة ماجستير: تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2009-2010.

2)- العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)،** مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

3)- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009.** مذكرة ماجستير: تخصص نقود ومالية، 2009-2010.

4)- بوخاري جمال الدين، **إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر (2001-2015) دراسة حالة بلدية متليلي الشعانبة،** مذكرة ماستر، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة،2014-2015.

5)- موري سمية، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر،** مذكرة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان، 2009-2010.

6)- مقليد عيسى، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية،** مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2007-2008.

7)- سعد الله داود، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010).** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، **2011-2012.**

8)- عمران محمد، **سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن**، أطروحة دكتوراه، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2010-2011.

9)- قميحة رابح، **"سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2001-2012".** مذكرة ماجستير: تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2013-2014.

سادسا: المداخلات والملتقيات:

1)- بودرامة مصطفى، مداخلة بعنوان: **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008.

2)- بوزار صفية، "**فعالية إنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).**" مجمع مداخلات الملتقى الدولي: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ،8-9 ديسمبر 2014.

3)- زيرمي نعيمة، **الحماية الإجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر.** الملتقى الدولي السابع حول:"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.04 ديسمبر 2012 .

4)- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986 -2008)**، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف،2009/2008.

5)- محمد زيدان ومحمد يعقوبي، "**فعالية الموارد التمويلية لمؤسسات التأمين الإجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الإجتماعي**". مداخلة بالملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول، جامعة الشلف،03-04 ديسمبر 2012.

6)- متقي ليلى، **انخفاض أسعار النفط** ،البنك الدولي: الموجز الإقتصاي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 04، جانفي 2015.

7)- عية عبد الرحمان، "**دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية**" ، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر :الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان ديسمبر 2009.

8)- فرج شعبان، **محاولة تخفيف أزمة السكن في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة في الملتقى الدولي، أزمة قطاع السكن في الدول العربية،10/09 ماي 2012.

9)- راهم فريد، بوركاب نبيل، مداخلة تحت عنوان: **إنهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف01، 2015.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1)- أحمد إبراهيم حمزة، **السياسة الإجتماعية**، http://www.massira.jo، 2017/02/03، تاريخ الاطلاع 2017/03/15، 10:55.

2)- جون ديكسون وروبرت شيريل، **دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين...تجارب الامم المتقدمة في تكريم الإنسان. تر: سارة الذيب**، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت ،2014، على الموقع الإلكتروني:www.aljazeera.net/books، 2017/04/16، 13:45.

3)- نبيوة سامية عطية، **أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية ومراحلها**، 2013/02/10. راجع الموقع الإلكتروني http://www.alukah.net/culture/0/50298/#ixzz4f9sFLnK9 . تاريخ الاطلاع: 2017/02/16، 18:00.

ثامنا: الكتب والمؤلفات باللغة الأجنبية:

1)- Abdellatif benachenhou , « Algérie :la modernisation maitresée », Alpha design.
2)- Donald Chmbers.Kenneth Wedel.Social **Policy and Social Programs a method for Partical Public Policy Analyst**.4th Edition.New York. Pearson Ecucation.
3)- Maurice durousset, « Le marché du pétrole », Edition ellips 1999.
4)- Patricia KENNETT.**A Hand Book of Comparative Social Policy**.U.K.Edward Elgar publishing limited.
5)- Rabah Mahiout, « le pétrole algérien », Alger : Enap, 1974.

فهرس الجداول والمنحنيات والأشكال

1- فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 2000-2014	36
02	يوضح عدد مؤسسات الصحة العمومية في الجزائر إلى غاية 2011	42
03	يوضح المخصصات المالية لقطاع الصحة في الميزانية العامة للدولة بين (2004- 2013)	43
04	معدل إقتطاع التأمين للعمال الأجراء	47

2- فهرس المنحنيات:

الرقم	عنوان المنحنى	الصفحة
01	يوضح تطور أسعار النفط في الجزائر من 1970 إلى 1984	27
02	يوضح تطور أسعار النفط في الجزائر من 1985 إلى 2000	29
03	يوضح سعر النفط من سنة 2002 إلى سنة 2014	31
04	يوضح تطورات مناصب العمل في إطار جهاز الإدماج المهني	35
05	يوضح معدلات البطالة في الجزائر بين 2000-2016	36
06	يوضح أسعار النفط من 2014-2017	56
07	يوضح إنعكاسات أسعار النفط على معدل البطالة	62
08	يوضح إنعكاسات أسعار النفط على التحولات الاجتماعية	64

3- فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح أهم آليات محافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	27

الفهـرس

الفهـــرس

الموضـــــوع	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
ملخص الدراسة	
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للريع النفطي والسياسة الاجتماعية.....	1
المبحث الأول: ماهية الريع النفطي.....	3
المطلب الأول: مفهوم الريع النفطي.....	3
المطلب الثاني: ثنائية الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.....	6
المبحث الثاني: ماهية السياسة الاجتماعية.....	10
المطلب الأول: مفهوم السياسات العامة.....	11
المطلب الثاني: مفهوم السياسة الاجتماعية.....	13
الفصل الثاني: النفط ودولة الرعاية الاجتماعية في الجزائر.....	22
المبحث الأول: مظاهر الدولة الريعية في الجزائر.....	24
المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر.....	24
المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	26
المبحث الثاني: واقع السياسات الاجتماعية قبل أزمة 2014.....	32
المطلب الأول: سياسات اجتماعية تضمن كرامة المواطنين.....	33
المطلب الثاني: سياسات اجتماعية بهدف تحسين المعيشة.....	40

الفصل الثالث: مآل السياسة الاجتماعية في الجزائر بعد أزمة 2014..... 53
المبحث الأول: سياسات الرفاه الاجتماعي وأزمة النفط لسنة 2014..... 55
المطلب الأول: أزمة النفط لسنة 2014..... 55
المطلب الثاني: السياسات الاجتماعية بين التقشف والتسقيف..... 59
المبحث الثاني: مستقبل الرفاه الاجتماعي في الجزائر..... 70
المطلب الأول: إستمرارية الرفاه الاجتماعي..... 70
المطلب الثاني: إنهيار دولة الرعاية الاجتماعية..... 71
الخاتمة..... 76
قائمة المراجع المعتمدة..... 79
فهرس الجداول والمنحنيات والأشكال..... 86
الفهرس..... 88